وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم :العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

حصار غزة وأثاره على حقوق الإنسان في القانون الدولي

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: التعاون الدولي

من إعداد الطالب:

الحمراوي محمود –

تحت إشراف الأستاذة :

مناعي ليديا–

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ/د..... بلغيث عبد الله ..... رئيسا

الأستاذة/د..... مناعي ليديا ..... مشرفا مقررا

الأستاذ/د..... بلعربي علي..... مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

نوقشت يوم:**2024/06/12**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم
مصلحة التربصات
كلية الحقوق و العلوم السياسية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: لحمراوي محمود الصفة: طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 4915382 والصادرة بتاريخ: 29-07-2019

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

حصار غزة وآثاره على حقوق الإنسان في القانون الدولي

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 20 JUIN 2024

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بلدية مستغانم
المجلس الشعبي البلدي
أمضاء مزدوجة وقيمتا مختلفتان

الحمراوي محمود
رصغور المدد
العمر

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا إلا برضاه الحمد الله الذي ما اجتزنا درباً ولا تخطينا جهداً إلا بفضله وإليه ينسب الفضل والكمال

اهدي هذا النجاح الى...

من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من أحمل اسمه بكل فخر ... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله ما أنا فيه يعود إلى – أبي – الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون افضل منه – أبي الغالي .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمةالحياة وسر الوجودإلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم لجراحي التي كانت لي الأم والأخت والصديقة داعمي الأول ووجهتي التي استمد منها القوة

– أمي الحبيبة .

إلى مصدر قوتي . الداعمين الساندين ، أرضي الصلبة وجداري المتين ، إلى منراهنوا على نجاحي .. ويذكروني بمدى قوتي واستطاعتي .

- أخواني وأخواتي –

ولا أنسى رفقاء الغربة الذين شاركوني خطوات هذا الطريق إلى من هونوا تعب الطريق إلى من شجعوني على المثابرة وإكمال المسيرة إلى رفقاء السنين ممتن لكم جميعكم.

الى ارواح الاكرم مناجميعا شهدائنا الابطال والذين رووا بدماهم الزكية تراب فلسطين الحبيبة، واخص بالذكر اصدقائي الشهداء رمضان غبن و الشهيد مصعب ابو عزوم وابن خالي عصفور الجنة الشهيد عبد الله المغايضةوامه رحمهم الله

الى اسرانا البواسل الذين ضحوا باعمارهم و زهوة شبابهم الغالية رخيصة من اجل الوطن ، والى جرحانا الميامين الذين استبسلوا في الدفاع عن قضيتهم العادلة وقدسهم المشرفة

والى اهلنا الصامدين في غزة الحبيبة، انتم رمز هذه الامة وحصنها المتين، اسال الله لكم الفرج والنصر القريب

لله الشكر كله ان وفقني لهذه اللحظة. فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم .

شكر وتقدير

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أوزعني أن أشكر بنعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين."

إن الحمد لله نحمده و نشكره و نستعينه و نستهديه و صلي اللهم و سلم على محمد صاحب الحوض المورود و المقام المحمود ... الموصوف بالرحمة و الكرم والجود.

يقال إذا عجزت يدك على المكافأة فلا يبخل لسانك بالشكر ....

الشكر بعد الله موصول إلى أهل العلم و الجود و الفضل.

إلى كل من أشعل شمعة في ضروب عملنا ... و إلى من وقف على المنابر و أعطى من حصيلة فكره لينير دربنا.

إلى جميع أستذتنا الأفاضل و نخص منهم أستاذتنا الفاضلةالدكتورة: "ليديا مناعي ".

الذي أنارت طريقنا ووجهت مسيرنا والذي ما كانت فقط مشرفا.

و إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد و لو بكلمة توجيه أو كلمة طيبة

إلى كل من علمنا حرفا منذ نعومة أظافرنا إلى مرحلتنا هذه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يعكس المشهد الإنساني المزري في قطاع غزة، حقيقة الوضع المأساوي لحقوق الإنسان و الجدل القانوني لتكييف الحصار ، و الذي يتحكم الطرف "الإسرائيلي" في إدارة أهم معالمه من خلال السعي كل مرة إلى توريط قوى فاعلة في النظام الدولي بحثا عن سند قانوني لشرعنة أفعاله و تجنبه المسؤولية القانونية و لعل هذا ما يوضح الإصرار "الإسرائيلي" في اللجوء كل مرة إلى التكييف الأمني لموضوع الحصار.

لكن الفعل العدائي "الإسرائيلي" في تعامله مع ردود الفعل الإنسانية خلق له ضغطا دوليا، مورطا إياه في دوامة البحث عن تكييف قانوني يبرر به أعماله العدوانية و يجنبه ضغط المؤسسات القانونية الدولية و الرأي العام العالمي.

قطاع غزة .. وضع إنساني متدهور، وطرف "إسرائيلي متهور، ثنائية من شأنها أن تضاعف من حدة المسؤولية الدولية، لكن مسؤولية مكبلة وعاجزة عن التعاطي مع الملف بحسم و جدّية، ليسجل بذلك تراجع دور المؤسسات الدولية أمام تعاظم المبادرات الإنسانية غير الرسمية مما قد يزيد من حدة تفاقم الوضع في هذه المعادلة الصعبة التي موضوعها؛ سعي "إسرائيلي" لتغليط الرأي العام الدولي، من خلال البحث عن تبرير شرعية الحصار وتفادي تجريم "إسرائيل"، في منظور قانون دولي إنساني على محك الاختبار.

لا يزال العالم يقف صامتا على الإبادة الجماعية التى تقوم بها دولة الاحتلال الإسرائيلى فى قطاع غزة منذ أكثر من 6 أشهر ؛ حيث ترتكب أفعال تشكّل انتهاكات خطيرة للقانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى، والتى من المفترض أن تشكّل وثائق دامغة لمحاسبة المسئولين الإسرائيليين، وجميع من أمر بهذه الأعمال وحرض عليها ونفذها.

إن الحصار المحكم ومنع كل سبل الحياة عن قطاع غزة من مياه ومواد غذائية ووقود وأدوية يشكلان جريمة حرب؛ إذ إن القانون الدولى الإنسانى يحظر أى شكل من أشكال العقوبات الجماعية ضد السكان، وذلك استنادا إلى المواد (33، 146، 147) فى اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التى تؤكد وجوب حماية المدنيين.

كما أن تجويع شعب بأكمله، ومنع الغذاء والدواء عنه، ومنع الوقود عن المستشفيات، يشكّل جريمة إبادة جماعية، وهى تنتهك على نحو واضح المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة، التى تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضى المحتلة غير كافية.

ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولى على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود فى الأراضى المحتلة، وعليها أن تراعى احتياجات السكان المدنيين".

تشكّل الممارسات الإسرائيلية جرائم حرب موصوفة بدقة ضمن قائمة جرائم الحرب التى تضمنها نظام روما الأساسى لعام 1998 والمنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ومن بينها إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك، وتعمّد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم تلك، أو ضد منشآت مدنية لا تشكل أهدافا عسكرية، ومهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المبانى التى لا تكون أهدافا عسكرية بأى وسيلة كانت، وتعمّد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، عبر حرمانهم من المواد التى لا غنى عنها لبقائهم، بما فى ذلك تعمّد عرقلة الإمدادات الإغاثية.

ووفقا للمادة الـ147 من اتفاقية جنيف الرابعة، تتضمن المخالفات الجسيمة للاتفاقية أفعالا معينة إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية، مثل: القتل العمد، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، وتدمير الممتلكات واغتصابها على نحو لا تبرره ضرورات حربية، وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

وتحظر المادة 51 من البروتوكول الإضافى الأول لاتفاقات جنيف لعام 1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية الهجمات العشوائية؛ حيث يعد قصف منطقة بأكملها شكلا من أشكال الهجمات العشوائية المحظورة. فكل هجوم، سواء عن طريق القصف الجوى أو غيره من الوسائل، يعامل عددا من الأهداف العسكرية المنفصلة المتمايزة

على نحو واضح، والموجودة داخل مدينة أو بلدة أو قرية، أو غير ذلك من الأماكن التى تضم تمركزا مماثلا للمدنيين، بصفتها هدفا عسكريا واحدا، يُعَدّ هجوما عشوائيا محظورا.

وتؤكد المادة 13 من البروتوكول الإضافى الثانى لاتفاقات جنيف لعام 1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، تمتُّع السكان المدنيين والأشخاص المدنيين بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وضرورة إضفاء فاعلية على هذه الحماية ومراعاة القواعد التالية دوما.ولا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا ولا الأشخاص المدنيون محلا للهجوم، وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساسا إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.

صادقت إسرائيل على اتفاقية جنيف الرابعة فى يوليو 1951، لذا تنطبق هذه الاتفاقات وبنودها على الأراضى التى احتلتها إسرائيل بعد حرب يونيو 1967. بالإضافة إلى ذلك، أقرَّت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، فى قرارها الصادر فى 30 مايو 2004 رسميا، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضى الفلسطينية المحتلة.

وتنصلًا من مسئوليتها، تزعم "إسرائيل" أنها لم تعد قوة احتلال منذ أن انسحبت من قطاع غزة فى سبتمبر 2005، غير أن هذا المبرر لا يستند إلى أى أسس قانونية أو موضوعية. فإسرائيل تفرض سيطرتها الفعلية على القطاع من خلال التحكم فى معابره وحدوده ومجاله الجوى ومياهه الإقليمية. كما أن قواتها تقوم، بين فترة وأخرى، بتنفيذ عمليات عسكرية واسعة فى أراضيه. بناءً عليه، فإن حالة الاحتلال الإسرائيلى لا تزال قائمة، وهو ما يفرض ضرورة مراعاة الواجبات التى يفرضها عليها القانون الدولى الإنسانى كدولة احتلال، وإيقاف جرائم الحرب المستمرة التى ترتكبها بحق الفلسطينيين.

أكدت المحكمة الجنائية الدولية أن اختصاصها يسرى على جميع الأراضى الفلسطينية المحتلة، بعد أن انضمت فلسطين إلى المحكمة فى أبريل 2015. لذلك، فإن المحكمة ملزمة بعدم السماح بإفلات المسئولين الإسرائيليين من العقاب، علما بأن نظام المحكمة لا يعتدّ بالحصانات الرسمية.

وتؤكد المادة 8 من نظام روما الأساسى المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، أن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولى الإنسانى، بما فيها الهجمات العشوائية المتعمدة وغير المتلائمة، التى تضر بالمدنيين، تكون جرائم حرب عندما ترتكب مع توافر القصد الجنائى، وهو ما يمكن إثباته بكل سهولة فى ظل تصريحات المسئولين الإسرائيليين الذين يجاهرون بهذا الأمر، ويدعون إلى إبادة الفلسطينيين فى غزة.

ويمكن أيضا عدُّ الأشخاص مسئولين جنائيا بسبب محاولة ارتكاب جرائم الحرب، بالإضافة إلى أولئك الذين أسهموا فى تسهيل ارتكابها أو المساعدة عليه أو تقديم العون له، أو قد تقع المسئولية أيضا على الأشخاص الذين يخططون أو يسهلون ارتكاب جرائم الحرب، أو يحرضون على ارتكابها، وهو ما يمكن من توسيع المسئوليات لتشمل رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو وأركان مجلس الحرب والجيش وغيرهم.

عزة هي شريط ساحلي محاط برياً بمستوطنات غلاف غزة وممر بري بينه وبين مصر، لا يملك أي مقدرات اقتصادية ، ويعتمد في إمداداته بمقومات الحياة على معابر وممرات تتحكم فيها إسرائيل. و لان الأخيرة اعتادت انتهاك القوانين الدولية وعدم الاكتراث بقرارات الأمم المتحدة، مارست سياسات خانقة على القطاع وأهله على مدار 16 عاماً، حتى أصبحت الحياة فيه خانقة وصعبة، بل وتتصف بكل مظاهر الممارسات الاستعمارية والاستيطانية التي باتت جزء من سرديات التاريخ في كل العالم، عدا "غزة" ومدن أخرى من فلسطين المحتلة، لتبقى غزة عنوان ونموذج "الاحتلال الاستيطاني الأخير" في العالم.

وعقب التحرك العسكري المفاجئ الذي قامت به "كتائب القسام" باتجاه "مستوطنات" مدن غلاف غزة في السابع من أكتوبر 2023، ومن ثم قيام إسرائيل بإعلان حالة الحرب والاستنفار العام وشن ضربات صاروخية شديدة العنف على قطاع غزة لمدة 5 اشهر –قررت حكومة إسرائيل فرض "حصار" كامل على قطاع غزة، وهو ما يعني تحول غزة من "سجن" يسمح بتمرير الكهرباء والطعام والعلاج بصعوبة إلى "صندوق" مغلق تماماً بلا ماء أو كهرباء أو

طعام أو دواء، بداخله 2.3 مليون إنسان تحت القصف المتواصل والعشوائي – مع عدم وجود ملاجئ آمنة–بما يعنى مزيداً من القتلى والجرحى دون مرافق أو خدمات للموتى ولا الأحياء.

أهمية الموضوع :

من هنا تبرز أهمية موضوع الدراسة التي نحن بصددها كونها تتناول قضية مهمة من القضايا التي شغلت الرأي العام العالمي لفترة طويلة لحد اليوم وكان لها صدى على الساحة العربية خاصة والدولية عامة، وكذلك تعلق الموضوع بتهديدات القانون الدولي المعاصر وما يقره من قواعد حاكمة ومنظمة لمسار العلاقات الدولية وما قد يؤثر على هيبة ذلك القانون ومكانته في نفوس الأمم والشعوب من أشكال الخرق والانتهاكات لقواعده التي ترتكب من جانب بعض الدول التي لا تلقي بالاً للقانون الدولي وفي مقدمة هذه إسرائيل وذلك عندما قررت عزل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عن العالم بفرضها الحصار والإغلاق عليها.

دوافع اختيار الموضوع:

من أهم الدوافع الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هو أن قضية فلسطين وحصار غزة ليست قضية الفلسطينيين وحدهم بل هي أيضا قضية العالم العربي والإسلامي بأكمله، بالإضافة إلى فضولنا حول معرفة كل ما يتعلق بالحصار المفروض على قطاع غزة وما يعيشه أهل القطاع من آلام جراء هذا الحصار، بمعنى الوقوف إلى جانبهم بفضح ممارسات الاحتلال في القطاع من خلال هذه الدراسات، بالإضافة إلى قلة الدراسات المتخصصة حول حصار غزة وضرورة إبراز الآثار الناجمة عن هذا الحصار، وموقف المجتمع والقانون الدولي من هذه الانتهاكات على الأرض وشعب فلسطين خاصة في قطاع غزة، بالإضافة إلى ضرورة ملاحقة المتهمين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية سواء الدائمة أو المؤقتة و أهم العقبات التي تواجههم في سبيل ذلك.

الإشكالية:

و عليه و مما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية:

- كيف يؤثر حصار غزة على حقوق الإنسان في القانون الدولي ؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكننا تعريف الحصار على غزة وكيف تطور منذ 2005 ؟

- كيف تاثرت حقوق الانسان في ظل هذا الحصار؟

-ما موقف القانون الدولي من انتهاك حقوق الانسان للغزاويين في ظل الحصار الممارس عليهم؟

الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضيات الاتية للإجابة على التساؤلات السابقة

1-الحصار هو عمل من اعمال الحرب من طرف اسرائيل على قطاع غزة و هو مستمر وفي تطور منذ .2005

2-الحصار الممنهج من طرف اسرائيل على قطاع غزة يؤثر على حقوق الانسان.

3-الحصار تصرف غير مشروع وفق القانون الدولي الإنساني الحالي.

المنهج المتبع:

بالنسبة للمناهج التي استعملناها في موضوع الدراسة كانت متنوعة بحسب طبيعة المادة العلمية فكان المنهج التاريخي عند دراسة نشأة وتطور الحصار

المنهج الوصفي فكان ضروريا لوصف صورة ووقائع الحصار ومعابره

المنهج التحليلي كان ضروريا لدراسة وتحليل القواعد القانونية الدولية ومعرفة مدى انطباقها على الوقائع .

أهداف الدراسة:

1- بيان جسامة الجريمة التي تحيط بمليون ونصف نفس مسلمة بالإضافة إلى الإعلان عن حجم المعاناة التي يعيشها أهل قطاع غزة جراء هذا الحصار الخانق.

2- التعرف على التكييف القانوني لحصار غزة في إطار أحكام القانون الدولي وبيان جرائم إسرائيل من خلال فرض الحصار على قطاع غزة.

3- التعرف على كيفية مواجهة الحصار وفضح الممارسات الإسرائيلية أمام المحافل الدولية و التعرف على آليات وعقبات ملاحقة الاحتلال جراء جريمة حصار غزة.

الدراسات السابقة:

لم تتناول دراسات سابقة موضوع حصار غزة بدراسة خاصة، إلا أنه يوجد بعض المؤلفات التي ألقت الضوء على الحصار و لكن ليست بالقدر الكافي، كون أن أغلب الدراسات تدرس حصار غزة من حيث القانون الدولي العام وليس من منطلق القانون الدولي الجنائي، وقد حاولنا من خلال موضوع دراستنا أن نحيط بهذا الجانب.

صعوبات البحث :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في موضوع دراستنا هو عدم وجود أحكام قضائية دولية ووطنية حول حصار غزة فأغلبها كانت على شكل مواقف لا أحكام، و بالرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أنه يوجد نقص كبير و واضح في المؤلفات والمراجع حوله ذلك لما يحتويه من خصوصية كونه من المواضيع الحساسة الماسة بالأمن و السلم الدوليين.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري و المفاهيم الأساسية للدراسة حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان ماهية الحصار على غزة.وفي المبحث الثاني حقوق الإنسان (المفاهيم).

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه إلى آثار الحصار على حقوق الإنسان الأساسية في قطاع غزة. في المبحث الأول سنتكلم عن آثار الحصار على الحقوق المدنية والسياسية ، وفي المبحث الثاني آثار الحصار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الأخير خاتمة

الفصل الأول

الإطار النظري و لمفاهيم أساسية للدراسة

تمهيد

لم يشهد التاريخ الحديث مأساة كالتي يعيشها أهالي قطاع غزة إذ تداعى عليهم الجميع القريب قبل البعيد، فما أن توقفت المحرقة التي سبقوا إليها بتواطؤ مفضوح وعلني مما يسمى بالمجتمع الدولي وتحت غطاء ما يسمونه الشرعية الدولية حتى تحركت كثير من العواصم وعقدت قمم لإحكام الحصار عليهم تارة بحجة منع تهريب السلاح الذي لم يتفق بعد على تعريفه فقد يكون من جملة السلاح الأدوية، والطعام، ومواد البناء، ومستلزمات المدارس، وتارة أخرى بحجة منع حركة حماس من السيطرة على القطاع وغير ذلك من الذرائع، وهذه الحالة وإن كانت الأهالي في غزة يعيشونها منذ أكثر من عشرة سنوات، إلا أن الجديد فيها هذه المرة هي مباركة ومشاركة كثير من الدول الأوروبية وغير الأوروبية فيها وفق اتفاق دولي سعى إليه الكيان الصهيوني مع أمريكا، لتقوم هذه الأخيرة بدور الشرطي في المنطقة لحماية الكيان الصهيوني من الأدوية التي تدخل للمرضى ومواد البناء التي تستخدم في إيواء المشردين في الشوارع والمدارس، بعدما أقدم المحتل على هدم البيوت فوق رؤوس ساكنيها وقتل الأطفال والنساء والشيوخ بدم بارد.

و سنتطرق من خلال الفصل الأول من هذه المذكرة إلى تحديد الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للدارسة و على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصصنا المبحث الأول : حصار على غزة، أما المبحث الثاني: حقوق الإنسان (المفاهيم).

المبحث الأول: ماهية الحصار على غزة

نتناول في هذا المبحث مفهوم الحصار وأنواعه، وكذا التعريف بغزة من ناحية تاريخها وجغرافيتها وديمغرافيتها، وذلك في مطلبين.

المطلب الأول: مفهوم الحصار وأنواعه

نتناول في هذا المطلب مفهوم الحصار و أنواعه.

أولا: مفهوم الحصار

1- الحصار في اللغة

الحصار: لغة: هو التضييق والحبس والمنع.

واصطلاحا: هو التضييق وسلب الحرية بكل أشكالها، وضرب طوق مادي ومعنوي على الناس في بقعة أرضية محددة، وقد يأخذ معنى المقاطعة الشاملة التي تلحق الضرر بالمحاصرين لتحقيق أهداف معينة.[1].

وحصير صدره ضاق والحصر ضيق الصدر والحصار: الموضع الذي يحصر فيه الإنسان. والمحصور : المحبوس [2].

نستنتج من هذه المعاني اللغوية أن كلمة الحصار تدور حول جانبين من جوانب الحياة الإنسانية هما : الجانب النفسي المعنوي الذي يمثله ضيق الصدر، والجانب المادي الذي يمثله التضييق في المكان.

2- الحصار في النصوص الشرعية

ورد مصطلح الحصار في القرآن الكريم والسنة النبوية بصيغ عديدة، ومن تلك النصوص نورد ما يلي:

[1]- ابن منظور محمد بن مكرم الأفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت (د.ت.ط)، ج 04 .ص 193. 195.

[2]- المرجع السابق، نفس ص 193.

أ- من النصوص القرآنية

لم يرد مصطلح الحصار في القرآن الكريم بهذه الصيغة ولكن ورد بصيغ عديدة نذكر منها:

جاء في قوله تعالى: **(فَإِذَا انْسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ))** [1].

قال الأصفهاني : "واحصروهم" أي ضيقوا عليهم[2].

فالحصر في هذه الآية جاء بمعنى التضييق.

وفي قوله تعالى: **((عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا))** [3].

جاء في معجم مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني في معنى حَصيرًا في هذه الآية:

وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا))، أي حابساً[4].

كما وردت صيغة أخرى للفظ الحصار في قوله تعالى: **((إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ))** [5].

جاء في تفسير الطبري في معنى قوله تعالى: " حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَي ضاقت صدورهم[6].

---

[1]- سورة التوبة، الآية 5

[2]- الأصفهاني الراغب : معجم مفردات ألفاظ القرآن، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 1418 هـ - 1997 . م.ص 135

[3]- سورة الإسراء، الآية 8

[4]- الأصفهاني : المرجع السابق ، ص 135.

[5]- سورة الإسراء، الآية 90.

[6]- الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر: تفسير الطبري، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1412 هـ 1992م ،ج 4 3/83-87

ب- من النصوص النبوية

جاء في صحيح البخاري : فأتينا خيبر فحاصرناهم حتى أصابتنا مخمصة شديدة. ثم أن الله تعالى فتحها عليهم [1].

في هذا الحديث ورد مصطلح الحصار بصيغة الفعل في قوله: "فحاصرناهم"، وهو ما يؤكد أن فعل الحصار لم يرد فقط في السنة النبوية بما يجيزه، وإنما ورد بالصيغة العملية التنفيذية حيث حاصر المسلمون خيبر.

وجاء في مسند الإمام أحمد : " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ونحن محرومون وقد حصرنا المشركون .. [2].

ويستدل من هذا الحديث أيضا عن وقوع الحصار لكن في هذه المرة كان المشركون هم من حاصر المسلمين بالحديبية.

ومن خلال ما ورد من أحاديث عن الحصار، يتبين قطعا أنه قد وقع في عهده صلى الله عليه وسلم، سواء من جهته صلى الله عليه وسلم على أعدائه أو من جهة أعدائه صلى الله عليه وسلم عليه وعلى أتباعه.

3- الحصار في الاصطلاح

لم يعرف الفقه القانوني بصفة عامة سواء من جهة الأفراد أو المؤسسات الرسمية الحصار تعريفا دقيقا، ولكن كل ما ورد منها كان على سبيل العموم لا غير.

أما بالنسبة للجانب الرسمي، فإن المادة الثالثة من القرار 3314 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ1974/12/24 ، تضمنت ذكرا للحصار، فأوردت في مضمونها وفي الحالة الثالثة من حالات تعداد الأعمال العدوانية ما يلي[3]:

---

[1]- البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت. ط)، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، حديث رقم 4156 ، 3/86 – 87

مخمصة: الجوع الكبير، الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة خمس

[2]- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل : مسند ا الإمام أحمد، دار صادر، بيروت. (د.ت.ط) ، ج 4 /241

[3]- عبد السلام عبد القادر: الحماية الدولية للأمن الجماعي، مجلة الإحياء، العدد السادس، 1423/2002م، ص 374.

"الحالة الثالثة وتتحقق، – بالحصار الذي يضرب على الموانئ والسواحل".

لكن المؤاخذ على هذا التعريف هو أنه اقتصر فقط على الموانئ والسواحل ولم يورد على سبيل المثال الحصار المضروب على الحركة البرية أو الجوية وهو ما يدفع برد هذا التعريف وعدم اعتباره كمرجعية دقيقة لمفهوم الحصار ولو تم التسليم على أنه أورد جانبا من جوانب الحصار إلا أنه لا يمكن اعتباره تعريفا دقيقا للحصار.

وقريب من هذا التعريف ولكن من الجانب الفقهي، أن الحصار: " تعبير قانوني تقني يصف تشكيلة من التصرفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أبعد من العمليات الحربية[1].

وقد عرف مصطلح الحصار أيضا بأنه : "عمل من أعمال الحرب يستهدف مكانا أو مدينة أو ميناء للعدو أو كان خاضعا لاحتلاله لقطع وتحريم أي اتصال بينه وبين خارجه[2].

ومما يلاحظ على هذا التعريف الأخير للحصار أنه أكثر دقة واتساعا من القرار (3314) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك لذكره الجوانب الثلاثة فيما يفهم من ذلك الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما يندرج ضمنها من الأقاليم الثلاثة الجوي والبري والبحري.

لذلك سيعتمد هذا التعريف ويؤخذ به كتعريف مختار في هذا البحث، فنقول بصيغة أدق: إن الحصار هو: " عمل من أعمال الحرب يستهدف المجال الجوي والبري والبحري لإقليم للعدو أو كان خاضعا لاحتلاله لقطع وتحريم الاتصالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بينه وبين خارجه".

ثانيا: أنواع الحصار

تعددت أنواع الحصار بتعدد وجهات نظر الناظرين، فمنهم من قسمه بحسب نطاقه إلى:

– حصار بري.

[1]– عمر سعد الله : القانون الدولي لحل النزاعات دار ،هومة، الجزائر ، 2008 ، ص 181

[2]– عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 180.

- حصار جوي.
- حصار بحري.

ونجد هذا التقسيم قد ورد في التعريف المختار حيث ورد بمعني محاصرة المكان أو المدينة بإطلاق وهو ما تستشف منه الأنواع الثلاثة المذكورة آنفا.

وهناك من قسم الحصار بحسب الجوانب الحياتية المختلفة فجعله ثلاثة أنواع هي

1. الحصار الاقتصادي.
2. الحصار الاجتماعي.
3. الحصار السياسي.

وهو ما ورد في إحدى التعريفات المذكورة آنفا.

وقسمه البعض الآخر بحسب فعاليته إلى :

1- حصار فعال (Blocus Effectif) والذي تؤمنه قوات كافية تحول دون إمكانية الدخول إلى الأماكن المحاصرة[1].

ويتعلق هذا الحصار بالقانون الدولي الإنساني، حيث نص عليه في بروتوكول جنيف الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1973م، حيث حمل تعهدات الدول ب:

أ- عدم حرمان السكان المحاربين من الطعام.

ب- عدم حرمان السكان المحاربين من مواد إنسانية أخرى.

ج- هو تصرف غير مشروع وفق القانون الدولي الإنساني الحالي[2].

[1]- عمر سعد الله : المرجع السابق ، ص 183.

[2]- ن م ، ص 3 ، ص 183.

2- حصار غير فعال: وينقسم بدوره إلى:

أ- حصار سلمي (Blocus Pacifique) وهو إجراء تقوم الدولة باتخاذه بهدف الضغط على دولة أخرى دون قيام حالة حرب بينهما، وهو يتضمن قيام قواتها البحرية بقطع الاتصالات البحرية مع موانئ وشواطئ الدولة المحاصرة [1].

ب- الحصار الشكلي (Blocus Fictif) الذي يأخذ مفهومه من قيامه على مجرد إعلان دون أن تسانده وتؤمنه القوة الكافية التي تحول دون إمكانية الوصول إلى الأماكن الخاضعة للحصار، ويوصف بأنه حصار على الورق papier Blocus sur[2].

من التقسيمات السابقة والمختلفة للحصار يمكن أن نضع تقسيما يخدم المقتضيات المنهجية للبحث ويوافق ما هو موجود على أرض الواقع، فنقسم الحصار إلى قسمين:

1- **الحصار الموضوعي:** ويقصد به الحصار من جوانب الحياة المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية).

2- **الحصار الجغرافي:** ويقصد به البعد المكاني للحصار حيث يكون جويا وبريا وبحريا.

و الحصار الموضوعي من نواحيه الثلاث يكون مشروعا إذا صدر عن هيئة مخولة كمجلس الأمن ويكون غالبا في شكل عقوبات، ومن أمثلة ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن ضد ليبيا في قضية لوكربي [3].

والمرقم بـ 748 بتاريخ 31/03/1992 والذي ينص في فحواه على إنذار ليبيا بفرض عقوبات زجرية إذا لم تذعن لطلبات الدول الثلاثة (فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا).

ولقد فرض هذا القرار عقوبات يتمحور البعض منها حول خفض بعثاتها الدبلوماسية في الخارج وطرد بعض المواطنين الليبيين(حصار سياسي).

---

[1]- عمر سعد الله : معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2005)، ص 179.

[2]- عمر سعد الله : المرجع السابق ، ص 179

[3]- حيث انفجرت طائرة للخطوط الجوية الأمريكية (PANAM) فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية في 21/12/1988 خلال رحلتها رقم103 وراح ضحية الحادث (270) ضحية وانهم فيها ليبيان.

وقد استمرت الدول الغربية في سياستها المتبعة تجاه ليبيا للإذعان لمطالبها، ولأن ليبيا لم تستجب شددت عليها العقوبات باستصدار قرار آخر من مجلس الأمن تحت رقم 883 بتاريخ 08/11/1993 والذي تضمن في بعض من بنوده تجميد أموال ليبيا في الخارج وإغلاق مكاتب الخطوط الليبية في جميع الدول (حصار اقتصادي).

ومن الأمثلة أيضا عن الحصار الموضوعي، ما فرضه مجلس الأمن من عقوبات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سابقا في قراره الصادر بتاريخ 30/05/1992 تحت رقم 757 والذي نص على إقرار عقوبات اقتصادية شاملة على جمهورية يوغوسلافيا يستثنى منها فقط الإمدادات الموجهة للأغراض الطبية والمواد الغذائية. ويكون الحصار الموضوعي غير مشروع إذا كان مخالفا للشرعية الدولية من مواثيق وعهود واتفاقيات وسيكون بيان ذلك لاحقا.

أما الحصار الجغرافي بنطاقاته الثلاث البري، البحري، الجوي) فيمكن إيضاحه بالقرار رقم 661 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 6 أغسطس 1990 والذي صدر بعد غزو العراق للكويت، وقد أقر فيه حظر على الواردات إلى العراق والكويت المحتلة وكذا الصادرات منهما، وما يستنتج منه أنه يحمل في طياته حصارا بريا أو بحريا أو جويا. بينما نجد القرار 665 بتاريخ 6 أغسطس 1990 قد نص صراحة على الحصار البحري على العراق.

وتماشيا مع منهجية البحث والغاية المرجوة منه فإنني اعتمد التقسيم الذي اخترته للحصار والمقصود به : الحصار الجغرافي ونطاقاته الثلاث وكذا الحصار الموضوعي وجوانبه الثلاث.

المطلب الثاني: تعريف قطاع غزة

قطاع غزة جزء من فلسطين التاريخية، لكن بعد احتلال جزء كبير من الأرض الفلسطينية عام 1948 ثم احتلال "إسرائيل" ما تبقى من تلك الأرض عام 1967، عزلت قطعة الأرض الصغيرة فصارت محاصرة بين البحر و"إسرائيل".

وفي ما يلي تعريف بالقطاع :

أولا : نبذة تاريخية عن غزة وموقعها الجغرافي و مساحتها[1].

1- نبذة تاريخية

كان قطاع غزة تحت سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين إلى غاية إعلان قيام "إسرائيل" عام 1948. ثم خضع القطاع لحكم عسكري مصري بين 1948 و1956، ثم احتله الجيش "الإسرائيلي" لمدة خمسة أشهر أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وفي مارس 1957 انسحب الجيش الإسرائيلي" فعاد القطاع مجددا تحت الحكم المصري، وفي حرب 1967 احتل الجيش الإسرائيلي" القطاع ثانية مع شبه جزيرة سيناء، وظل تحت الاحتلال العسكري "الإسرائيلي" المباشر إلى غاية سبتمبر/أيلول 2005 وهو تاريخ الانسحاب الإسرائيلي" الذي شمل إخلاء المستوطنات التي كانت قائمة على أرض غزة. وكان القطاع قد أصبح مشمولا بالحكم الذاتي بموجب اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية" و"إسرائيل" عام 1993.

وقد سيطرت حركة حماس على القطاع يوم 14 يونيو/حزيران 2007 في إطار الصراع الداخلي الفلسطيني.

[1]- **قناة الجزيرة:**

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول: 16/04/2024

و تعرضت غزة الخاضعة لحصار مشدد لهجوم "إسرائيلي" شامل في الأيام الأخيرة من عام 2008 وبدأ الهجوم جويا وتطور إلى اجتياح بري في الأيام الأولى من2009[1].

2- الموقع الجغرافي لقطاع غزة

غزة هي كبرى مدن قطاع غزة وثاني أكبر مدينة فلسطينية بعد القدس. وقطاع غزة الذي اكتسب هذه التسمية من غزة يقع بالمنطقة الجنوبية من ساحل فلسطين التاريخية على البحر المتوسط، وهو على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء يشكل تقريبا 1.33% من مساحة فلسطين التاريخية الممتدة من النهر إلى البحر. يحد قطاع غزة "إسرائيل" شمالا وشرقا، بينما يحدها مصر من الجنوب الغربي.

والخارطة التالية تبين الموقع الجغرافي للقطاع.

خارطة الموقع الجغرافي لقطاع غزة[2].

[1]- قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive? ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول : 16/04/ 2024

[2]- موقع شبكة فلسطين للحوار (بتصرف):

=340037www.paldf.net/forum/showthread.php?t

تاريخ الدخول: 12/02/ 2024

و الخارطة تبين الإحاطة شبه الكلية للكيان الإسرائيلي" بقطاع غزة من الجهة البرية.

3- المساحة

يمتد القطاع على مساحة 360 كلم مربعا، ويبلغ طوله 41 كلم، أما عرضه فيتراوح بين 6 و 12 كلم [1].

ثانيا: غزة من حيث السكان و المعابر و المخيمات

1- السكان

يفوق عدد سكان القطاع المليون ونصف المليون نسمة (1.5 مليون نسمة) معظمهم من لاجئي عام 1948، وتضم مدينة غزة وحدها 400 ألف نسمة.

ويعتبر القطاع إحدى أكثر المناطق كثافة سكانية بالعالم، وتبلغ نسبة الكثافة وفقا لأرقام حديثة 26 ألف ساكن في الكيلومتر المربع الواحد، أما في المخيمات فتبلغ الكثافة السكانية 55 ألف ساكن تقريبا بالكيلومتر المربع الواحد[2].

2- المعابر

تحيط بقطاع غزة سبعة معابر لا يدخل القطاع ولا يخرج منه شيء دون المرور بأحدها، وتخضع ستة منها لسيطرة "إسرائيل"، والمعبر الوحيد الخارج عن سيطرة الاحتلال هو معبر رفح. ولكل معبر من المعابر الستة الأولى تسميتان، إحداها عربية والأخرى "إسرائيلية".

---

[1]- قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول 06/04/ 2024

[2]- قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive? ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول : 06/04/ 2024

ومعابر غزة هي: المنطار (كارني)، وكرم أبو سالم (كيرم شالوم)، وبيت حانون(إيريز)، والعودة (صوفا)، والشجاعية نحال عوز)، والقرارة (كيسوفيم).

ويقع المعبر السابع واسمه رفح على الحدود بين القطاع ومصر، والست الأخرى بين قطاع غزة و"إسرائيل[1].

والخارطة التالية توضح معابر القطاع.

خارطة معابر قطاع غزة[2].

[1]– قناة الجزيرة: نفس الرابط والتاريخ.

[2]– **قناة الجزيرة (بتصرف) :**

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول: 16/04/ 2024.

والخارطة تبين أن نقطة العبور الوحيدة بين القطاع ومصر هي معبر رفح، أما المعابر الأخرى فهي على الجانب الإسرائيلي"؛ الأمر الذي يبين التحكم الشبه كلي في كل أنواع الحركة من وإلي غزة من جانب الاحتلال.

3- المخيمات

يوجد في قطاع غزة ثمان مخيمات للاجئين هي:

1. الشاطئ عدد السكان أكثر من 80000 لاجئ.
2. البريج : عدد السكان أكثر من 31000 نسمة.
3. دير البلح : عدد السكان أكثر من 20000 لاجئ.
4. جباليا: عدد السكان أكثر من 108000 لاجئ.
5. خان يونس : عدد السكان أكثر من 68000 لاجئ.
6. المغازي : عدد السكان أكثر من 24000 لاجئ.
7. النصيرات: عدد السكان أكثر من 62000 لاجئ.
8. رفح عدد السكان حوالي 99000 لاجئ[1].

[1]= الأونوروا تاريخ الدخول: 2024 /23/02:

90 http://www.unrwa.org/atemplate.php?id-

تُعَد مخيمات قطاع غزة واحدة من الوجوه المؤلمة في الواقع الإنساني الذي خلّفه الاحتلال الإسرائيلي الهمجي في قطاع غزة. تحديات اقتصادية واجتماعية وإنسانية هائلة يواجهها سكان هذه المخيمات المرهقة بثقل أوجاع أناسها ومعاناتهم، واقع أليم يعيشه سكان هذه المخيمات في مختلف جوانب حياتهم، وفي كل تفاصيل حياتهم اليومية إثر تاريخ نزوح طويل، وحروب مريرة، وحكاية خذلان لا مثيل لها.[1]

فما تاريخ نشأة المخيمات في قطاع غزة؟ وما هي مخيمات غزة؟

نشأة المخيمات في قطاع غزة

تعود نشأة مخيمات اللاجئين في قطاع غزة إلى نزوح الفلسطينيين مع أحداث النكبة الفلسطينية عام 1948م، والمجازر الوحشية التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بالفلسطينيين وقتها، وعمليات القتل والتنكيل بالفلسطينيين مما اضطرّ الفلسطينيون للنزوح في ذلك الوقت.

وبحلول في كانون الثاني/يناير 1949، كان قد نزح أكثر من 760 ألف فلسطيني من شدة القصف والمجازر التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي، وهجِّروا قسراً من أراضيهم. ولجأ نحو 180 ألف شخص إلى قطاع غزة، بينما اتجه آخرون نحو الضفة الغربية والدول العربية المجاورة، الأردن ولبنان وسوريا.

تسجَّل الفلسطينيون النازحون كلاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وأقيمت مخيمات لهم لاستقبالهم –موقتاً–.

واقع المخيمات في قطاع غزة

بدأت نشأة المخيم بخيم صغيرة تلتصق ببعضها البعض؛ إذ كان من المفترض أن تكون هذه الخيم مسكناً مؤقتاً لفترة قصيرة للنازحين من الفلسطينيين أثناء حرب 1948م، ثم يعودون لديارهم التي تركوها بعد ذلك.

[1]- مخيمات اللاجئين في غزة والضفة أسماؤها:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia2024/06/09

وللأسف، مرت فصول وسنوات ولم يحدث ذلك. مما اضطر سكان هذه الخيم أن يبدؤوا في البناء في هذه المساحات الضيقة والمحدودة جداً، ومن هنا يمكننا رصد بداية المعاناة في المخيمات. فهي أماكن ضيقة وغير منظمة وفيها عدد كبير جداً من الأشخاص.

أنشئَت هذه الأبنية في المخيمات متراصّة، و تفتقر للبنية التحتية الصحيحة، والتنفيذ السليم والتنظيم في طريقة البناء. ومع مرور السنوات، ما زال الأمر يزداد سوءاً في هذه المخيمات لا سيما مع الحصار الخانق الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ أكثر من 15 سنة مما زاد الوضع سوءاً[1]

يمثل اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة نحو 80% من سكان القطاع البالغ عددهم 2,4 مليون نسمة تقريباً، وفقاً لبيانات الأونروا. كان يقيم في هذه المخيمات الثمانية أكثر من 620 ألف لاجئ وفقاً للأونروا قبل العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع (2023/10/7) الذي فاقم بدوره من سوء الأوضاع.

عدد المخيمات في قطاع غزة 8 مخيمات، وهي مقامة على أقل من 6,5 كيلومترات مربعة من مساحة قطاع غزة الذي يمتد على 362 كيلو متراً مربعاً. وتشير الإحصاءات إلى أن معدل الفقر في قطاع غزة مرتفع جداً، بحيث يبلغ معدل الفقر (81.55).

تعد الكثافة السكانية في المخيمات في قطاع غزة من الأعلى في العالم، مع نسبة بطالة ناهزت 48,1% في عام 2022، في ظل انقطاع للتيار الكهربائي ومشاكل في توافر مياه الشرب وغير ذلك. وتفاقمت الأزمة الإنسانية في القطاع مع الحرب الإسرائيلية الحالية بالإضافة إلى القصف والقتل والتهجير، فقد فرض الاحتلال الإسرائيلي الوحشي الحصار الكامل على قطاع غزة وحرم سكانه من كل إمدادات الماء والغذاء والكهرباء والاتصالات وكل سبل العيش.

[1]- غازي الصوارني قطاع غزة، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية: (غزة، مطبعة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2013.

مخيمات اللاجئين في غزة

يبلغ عدد المخيمات في قطاع غزة 8 مخيمات، وهي على النحو الآتي:

1. مخيم جباليا
2. مخيم الشّاطئ
3. مخيم نصيرات
4. مخيم البريج
5. مخيم المغازي
6. مخيم دير البلح
7. مخيم خان يونس
8. مخيم رفح

1- مخيم جباليا

يعد مخيم جباليا أكبر مخيمات اللاجئين الثمانية في قطاع غزة. وبحسب تقديرات جهاز الإحصاء المركزي منتصف عام 2023 يبلغ عدد سكانه نحو 59574 لاجئ. وفيما يلي أهم المعلومات حول جغرافية مخيم جباليا[1].

سبب التسمية

تعود تسمية المخيم لكلمة "جبالية" السريانية، والتي تعني الجبال، أو أنّها من جذر "جَبْلا" بمعنى الفخار والطين. ورأي آخر يرى أنها دعيت بهذا الاسم نسبة إلى " الجبالية" الذين قد نزلوا في أواخر العهد البيزنطي، و"الجبالية" هم أخلاط من أروام ومصريين وغيرهم.

موقع مخيم جباليا

يحد مخيم جباليا من الشمال الأراضي المحتلة 48، ومن الشرق كذلك. ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب مدينة غزة .

[1]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2027 م، رقم 18. رام الله – فلسطين.ص 45.

نشأة مخيم جباليا

ظهرت مخيمات اللاجئين في قطاع غزة بعد عام 1948م، وعملت جمعية الأصدقاء الأمريكية "الكويكرز" على إنشاء المخيمات في قطاع غزة، واستمرت الكويكرز في الإشراف على المخيمات في قطاع غزة حتى بدء تشكيل وكالة الغوث الدولية 1950م.

في عام 1948م أنشئ مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين شمال قطاع غزة عام 1954، فيما يشير البعض أنه على الرغم من وجود اللاجئين في هذا المكان إلاّ أنّ مخيم جباليا أنشئ في عام 1954[1]

مساحة مخيم جباليا

بلغت مساحة مخيم جباليا عندما تم إنشاؤه حوالي 1403 دونماً إلى 1448 دونماً، وبلغ عدد السكان آنذاك، حوالي 37.800 نسمة، مقسمين على 5587 عائلة، أغلبهم من مناطق: أسدود، ويافا، واللد، والرملة، وبئر السبع؛ ووصل التعداد في عام 1995، إلى حوالي 80,137 نسمة، وهم نسبة المسجلين لدى "الوكالة"؛ وحوالي 36884 نسمة، وهم نسبة المسجلين خارج المخيمات.

وفي عام 1970م قام الاحتلال الإسرائيلي بترحيل نحو 975 عائلة من سكان المخيم عام 1970م، إلى مشروع بيت لاهيا والنزلة عند حدود المخيم؛ وفي عام 1971م عملت سلطات الاحتلال على هدم وإزالة ما يزيد عن 3600 غرفة تسكنها 1173 عائلة، أصبحت بدون مأوى؛ بدعوى توسيع طرقات المخيم؛ لتسمح بدخول سياراتها العسكرية لسهولة تعقب عناصر المقاومة.

[1]– خالد أبو صفية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم النصيرات 1948 –2013 رسالة ماجستير غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية كلية الآداب قسم التاريخ والآثار، 2016. ص 45.

2- مخيم الشاطئ

فيما يلي أهم المعلومات حول جغرافية مخيم الشاطئ:

سبب التسمية

سمي مخيم الشاطئ بهذا الاسم لأنه يقع بمحاذاة شاطئ البحر الأبيض المتوسط تماماً على بعد مسافة تتراوح خمسة كيلو متراً تقريباً.

موقع مخيم الشاطئ

يقع مخيم الشاطئ على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ويبعد عن وسط مدينة غزة حوالي 4 كم إلى الشمال الغربي منها، ومدينة غزة شرقاً، وإلى الشمال حتى منطقة المشاتل وإلى الجنوب حتى منطقة البناء القديم. ويعتبر مخيم الشاطئ ثالث أكبر مخيمات قطاع غزة، ومن أكثر المناطق في العالم كثافة سكانية؛ إذ يسكن هذا المخيم نحو 85,628 في مساحة لا تزيد عن 0.52 كيلو متراً مربعاً.

نشأة مخيم الشاطئ

تعود نشأة مخيم الشاطئ المخيم إلى عام 1950م على أرض مساحتها 506,5 دونماً، إذ بلغ بلغ عدد سكانه عند الإنشاء حوالي (6،26) ألف نسمة.

مساحة مخيم الشاطئ

بلغت مساحة مخيم الشاطئ عند الإنشاء حوالي 510 دونماً. أقيم المخيم لإيواء ما يقارب 23 ألف لاجئ، كانوا يقيمون في ثلاثة مخيمات متفرقة داخل مدينة غزة، الأول كان يطلق عليه اسم مخيم "حلزون" غرب السرايا، والآخر مخيم "الجميزات" جنوب مستشفى الشفاء، والثالث مخيم "قرقش" شمال ملعب اليرموك، وهناك عدد من اللاجئين سكن في مناطق متفرقة في مدينة غزة في بيوت مستأجرة[1]

[1]- خالد أبو صفية مرجع ص46.

ضم المخيم اللاجئين المهجرين من القرى والمدن الساحلية الواقعة في جنوب فلسطين ووسطها والتي تتبع قضاء غزة وبئر السبع ويافا والقليل منهم من منطقة الشمال، ومن هذه القرى والمدن: هربيا وبربرة وبرير والجورة ودير سنيد ودمرة والجية وجولس و السوافير والمجدل وحمامة وأسدود والبطاني وعبدس وسمسم وهوج وكرتية والمسمية ويافا واللد والرملة والخصاص ويبنة وغيرها[1]

3- مخيم النصيرات

يعد مخيم النصيرات ثالث أكبر مخيم للاجئين في فلسطين بعد مخيمي جباليا والشاطئ. وفيما يلي أهم المعلومات حول جغرافية مخيم النصيرات:

سبب التسمية

سمي مخيم النصيرات نسبة لقبيلة النصيرات. إذ كانت أراضي منطقة النصيرات قديماً مشاعاً يغلب عليها نبات الحلفا إلى أن قام الجيش البريطاني بإقامة معسكرات كبيرة وقام بتوطين بعض العائلات اليونانية بعد ترحيلها من بلادها أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أقام بها سجناً كبيراً ما زالت بعض مبانيه قائمة حتى الآن يسمى (الكلبوش) تسكنه بعض العائلات.

ونتيجة لحرب عام 1948م بين الكيان الصهيوني والعرب، انتقل إلى منطقة النصيرات عدد كبير من اللاجئين من القرى والمدن الفلسطينية تعود أصولهم إلى مناطق جنوب فلسطين والتي تضم أسدود وعسقلان ومنطقة بئر السبع وغيرها، وغالبية هؤلاء ينحدرون من جذور فلاحية أو بدوية يقدّر عددهم بحوالي 16 ألف نسمة في ذلك الوقت.

قامت الأمم المتحدة ببناء مخيم لهم على أرض النصيرات، والذي اتخذ اسمه من عشيرة النصيرات التي كانت تسكن المنطقة، وتم تقسيمه إلى أحياء أو بلوكات وكل بلوك يضم مجموعة لاجئين من قرية أو مدينة معينة في منطقة المنشأ قبل النكبة مثل أهل اللد وبئر السبع وكوكبة وغيرها من القرى والمدن.

[1]- عزيزة الغرابلي، الأوضاع الاجتماعية في مدينة غزة تحت الاحتلال البريطاني 1918-1948 رسالة ماجستير غزة: الجامعة الإسلامية كلية الآداب قسم التاريخ والآثار 2016 ص200.

موقع مخيم النصيرات

يقع مخيم النصيرات على بعد 8 كم جنوب مدينة غزة، وعلى بعد 6 كم شمال بلدة دير البلح ، ويقع المخيم في وسط قطاع غزة، ويفصل وادي غزة بين شمال النصيرات وجنوبها. يحد المخيم من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق شارع صلاح الدين ومخيم البريج.

نشأة مخيم النصيرات

أنشئ مخيم النصيرات في عام 1948م عقب أحداث النكبة.

مساحة مخيم النصيرات

بلغت مساحة المخيم سنة الإنشاء حوالي 588 دونم، يقع في منتصف قطاع غزة. بلغ عدد السكان مخيم النصيرات عند الإنشاء 16.000 ألف نسمة، وعام 1967 حوالي 17600 نسمة، ارتفع إلى 28200 نسمة في عام 1987،وبلغ حسب تقديرات جهاز الإحصاء المركزي منتصف العام 2023 نحو 37093 نسمة.[1]

- معالم أثرية في مخيم النصيرات

يضم مخيم النصيرات معالم سياحية وأثرية مثل:

- تل عامر
- وهي مدينة أو كنيسة بيزنطية تم اكتشافها عام 1995م.

تل عجول

- هي منطقة أثرية وجد بها بعض الآثار، وتقع بالقرب من وادي غزة.
- مقبرة الشوبابي
- تل أبو حسين
- سحاتيت
- ومنطقة آثار قديمة يحتوي على مصكوكات قديمة، و السحتوت: هو عملة قديمة جداً.

[1]- عزيزة الغرابلي، الأوضاع الاجتماعية في مدينة غزة تحت الاحتلال البريطاني 1918-1948 رسالة ماجستير غزة: الجامعة الإسلامية كلية الآداب قسم التاريخ والآثار 2016. ص 45.

4-مخيم البريج

أنشئ مخيم البريج من قبل الوكالة على أنقاض معسكر الجيش البريطاني، وتبلغ مساحته 10.9% كم أي 3% من مساحة القطاع، وبلغ عدد سكانه 1967 حوالي 12786. وفيما يلي أهم المعلومات الجغرافية عن مخيم البريج:

سبب التسمية

سمى البريج بهذا الاسم نسبة إلى خربة البريج حيث يقع المخيم على مسيرة 8 كم غربي بئر السبع.

موقع مخيم البريج

يقع مخيم البريج إلى الجنوب من مدينة غزة. وهو أحد المخيمات النائية في القطاع، يحده من الشرق خط الهدنة الفاصل بين أراضي القطاع والخط الأخضر، ومن الغرب مخيم النصيرات، والشمال وادي غزة، ومن الجنوب المغازي[1].

نشأة مخيم البريج

أنشئ المخيم من قبل وكالة الغوث على أنقاض معسكر الجيش البريطاني، وتبلغ مساحته 10.9% كم أي 3% من مساحة قطاع غزة، وبلغ عدد سكانه حوالي 12786 في عام 1967م.

مساحة مخيم البريج

أنشئ على مساحة 528 دونماً، السكان أصلهم من قرى: المجدل وأسدود ويافا؛ وبلغ عددهم سنة 1985م نحو 16189 نسمة؛ وفي 1992/6/30م، نحو 22466 نسمة؛ وحسب تقديرات جهاز الإحصاء المركزي منتصف العام 2023 نحو 32743 لاجيء.

[1]- إياد شناعة، مخيمات اللاجئين في فلسطين 1995-2000 رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة، معهد الأبحاث والدراسات العربية، 2009. ص 120..

5-مخيم المغازي

يعد مخيم المغازي أحد المخيمات الفلسطينية التي تجمع فيه اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة 1948م،الذي أصبح فيما بعد مكان يأوي اللاجئين من مختلف القرى المهجرة في فلسطين. وفيما يلي أهم المعلومات عن مخيم المغازي:

سبب التسمية

تعود تسمية مخيم المغازي إلى عدة أسباب: فقيل أنها نسبة الى وجود مقبرة في أول المغازي اسمها المغازة وهي معروفة بهذا الاسم منذ أيام الصحابة، وقال آخرون أنها نسبة إلى مجاهد اسمه المغزى.

موقع مخيم المغازي

يقع مخيم المغازي في محافظة الوسطى على الاتجاه الشرقي لشارع صلاح الدين الرئيسي، و يحده من الشمال مخيم البريج، ومن الجنوب قرية المصدر، ومن الشرق الخط الأخضر، ومن الغرب قرية الزوايدة.

نشأة مخيم المغازي

أنشئ المخيم عام 1949 بعد النكبة مباشرة على مساحة 559 دونم تقريباً، وبلغ عدد سكانه عند الإنشاء 9000 نسمة جلّهم هاجروا من قرى قضاء غزة الشمالية و قضاء يافا وقضاء بئر السبع وجزء من قضاء الرملة ونسبة قليلة من قضاء الخليل[1].

مساحة مخيم المغازي

تبلغ مساحة 559 دونم تقريباً، ويعد واحد من أصغر المخيمات في غزة، سواء من حيث الحجم أم من حيث عدد السكان. يتسم مخيم المغازي بضيق أزقته وارتفاع كثافته السكانية، حيث أن هناك أكثر من 24,000 لاجئ يسكنون في مساحة لا تزيد عن 0,6 كيلو متراً مربعاً.

6- مخيم دير البلح

فيما يلي أهم المعلومات عن مخيم دير البلح:

1

سبب التسمية

يعود أصل تسمية "مخيم دير البلح" إلى مدينة دير البلح، التي يعود أصل تسميتها به، إلى إقامة أول دير في فلسطين على أراضيها؛ حيث أقامه القديس هيلاريوس المدفون في الحي الشرقي من المدينة، وكثرة أشجار النخيل التي تحيط بها.

موقع مخيم دير البلح

يقع مخيم دير البلح على شاطيء البحر المتوسط، في المنطقة الوسطى في قطاع غزة، إلى الغرب من مدينة دير البلح، على مساحة 156 دونمًا، ثم تقلصت إلى 123 دونماً. يحده من الشمال مخيم النصيرات على بعد 5كم؛ وجنوباً مدينة خانيونس على بعد 5كم.

نشأة مخيم دير البلح

أنشئ المخيم بعد النكبة، كمسكن مؤقت لحوالي 9000 لاجئ، ثم استخدمت المساكن الطينية في وقت لاحق. وفي أوائل الستينات من القرن العشرين؛ استخدمت المساكن الإسمنتية[1]

مساحة مخيم دير البلح

بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء 156 دونماً، وكان عدد اللاجئين وقتها 9000. ويبلغ عدد سكان المخيم حسب تقديرات جهاز الإحصاء المركزي منتصف العام 2023 نحو 8161 لاجيء، ليكون هذا المخيم أصغر مخيمات القطاع الثمانية.

غالبية سكان مخيم دير البلح من اللاجئين التابعين إلى لواء غزة مثل: عسقلان، والجورة، و السوافير، وبيت جرجا، وبئر السبع، وبربره، وحمامه، وكراتيا، وكوكبه، والقليل من لواء اللد ويافا.

7-مخيم خانيونس

فيما يلي أهم المعلومات عن مخيم خانيونس:

[1]- جميلة لبد، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: الجامعة الإسلامية كلية الآداب قسم التاريخ والآثار، 2016 ص 65.

سبب التسمية

يتكون اسم خان يونس من كلمتين، الأولى"خان" بمعنى الفندق، والثانية يونس نسبة الى الأمير يونس النيروزي الداودار، ويعود عصر الخانات إلى الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، أول الخلفاء الذين اتخذوا الخانات لراحة المسافرين.

موقع مخيم خانيونس

يقع المخيم في جنوب قطاع غزة، على بعد 2 كم عن ساحل البحر، وإلى الغرب من مدينة خانيونس التي سمي المخيم باسمها، وهي مدينة تاريخية ومركز تجاري قديم، ونقطة استراحة للقوافل القادمة من بلاد الشام إلى مصر وبالعكس؛ كان فيها خان كبير يدعى "خان يونس"، وظلت المدينة تسمى باسمه حتى يومنا هذا.

نشأة مخيم خانيونس

أنشئ هذا المخيم عام 1948، بواسطة الصليب الأحمر؛ ثم تسلمته وكالة الغوث الدولية عام 1950.[1]

مساحة مخيم خانيونس

بلغت مساحة المخيم عند تأسيسه 549 دونماً؛ لجأ إليه المهجرون من مدن: حيفا، ويافا، واللد، والرملة، والمجدل، وقرى: بيت دجن، وصرفند، وأسدود، وبرقة، وياصور، و عرب صقرير، وعرب أبو سويرح، و المسمية الكبيرة، و المسمية الصغيرة، و البطاني الغربي، و البطاني، وحنين، وبينا، وغيرها.

كان عدد سكان المخيم عام 1953م، 12.099 لاجئاً مسجلاً؛ ثم ارتفع هذا العدد في عام 1955 إلى 18.291 نسمة؛ وذلك بسبب التنقلات الكثيرة من مخيم إلى آخر بحثاً عن الاستقرار في العمل أو بجانب الأقارب أو أهل البلاد الأصلية.

---

[1]- إياد شناعة، مخيمات اللاجئين في فلسطين 1995-2000 رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة، معهد الأبحاث والدراسات العربية، 2009. ص 65.

في عام 1987؛ كان عدد سكان المخيم نحو 35.407 نسمة من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث.

أما عدد سكانه حسب وكالة الغوث الدولية فقد بلغ في عام 1997، نحو 21.624 نسمة، وحسب تقديرات جهاز الإحصاء المركزي منتصف العام 2023 نحو 48729 لاجيء.

8-مخيم رفح

هو من أكبر مخيمات قطاع غزة من حيث عدد السكان. ويقع في قلب مدينة رفح. وفيما يلي أهم المعلومات عن مخيم رفح:

سبب التسمية

تعود تسمية المخيم بهذا الاسم؛ لأنه يقع في مدينة رفح.

موقع مخيم رفح

يقع مخيم رفح في قلب مدينة رفح إلى الجنوب من غزة بالقرب مع الحدود المصرية.

نشأة مخيم رفح

تم إنشاء المخيم في عام 1949م. وقد أنشأته وكالة الغوث الدولية لإيواء اللاجئين عام 1948م، من الطوب والصفيح. يقسمه الشارع العام إلى قسمين: القسم الشمالي ويضم "الشابورة" والقسم الجنوبي الملاصق للحدود ويضم حي "يبنا".

مساحة مخيم رفح

من أكثر المخيمات اكتظاظاً من حيث عدد السكان منذ نشأته، احتضن 41 ألف نازح في عام 1949م. بلغ عدد سكانه عام 1987م، وفقاً لإحصاءات وكالة الغوث، حوالي 49800 نسمة داخل المخيم؛ أما عدد اللاجئين بشكل عام في منطقة رفح حوالي 68000 نسمة؛ أي ما يعادل ثلثي سكان رفح.

تنحدر أصولهم من اللد والرملة ويافا والقرى المحيطة بها، وتسمى أحياء المخيم بأسماء القرى الفلسطينية التي هجّروا منها. ووفقاً لتقديرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني منتصف العام 2023 نحو 43018 لاجئ.

والجدول التالي يبين جملة من الحقائق والأرقام عن مخيمات قطاع غزة.

مجموع اللاجئين المسجلين	**49000**
مجموع سكان المخيمات المسجلين	448895
عدد المخيمات	8
عدد المدارس الابتدائية والتمهيدية	168
عدد الطلاب الملتحقين للعام 1999/2000	169424
عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية	18
عدد اللاجئين المسجلين كحالات عسر شديد	70360
عدد موظفي الأونروا في المكتب الإقليمي	6531

جدول يبين جملة من الحقائق والأرقام عن مخيمات قطاع غزة[1].

[1]– قناة الجزيرة: 1165805

=www.aljazeera.net/news/archive/archive? ArchiveId

تاريخ الدخول 10/04/2024

حيث يبين الجدول أن نصف سكان القطاع هم من اللاجئين مما يؤكد الأوضاع الصعبة التي يعيشها سكان القطاع .

و الخارطة التالية تبين التوزيع الجغرافي لهذه المخيمات الثمانية.

خارطة تبين التوزيع الجغرافي لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة[1].

فالمخيمات الثمانية تتوزع كلها ضمن الحيز الأحمر الذي يمثل الحدود الجغرافية للقطاع، فرغم ضيق المساحة إلا أن اللاجئين الذين يفوق عددهم الثمان مائة ألف (800000) محشورون مع النصف الباقي من سكان القطاع مما يسبب معاناة جمة على مختلف الأصعدة.

[1]– شبكة الإسراء والمعراج (بتصرف) ، موقع www.israj.net/vb/t3386 ، تاريخ الدخول: 30/03/ 2024.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان (المفاهيم)

نتناول في هذا المبحث مفهوم حقوق الإنسان في اللغة والنصوص الشرعية والاصطلاح.

المطلب الأول: مفهوم الحقوق في اللغة والنصوص الشرعية

في هذا المطلب سيتم تناول مفهوم الحقوق في اللغة ثم في النصوص الشرعية.

أولا : **الحقوق في اللغة**

• جاء في مختار الصحاح: الحق خلاف الباطل، والحق : واحد الحقوق، والحقَّةُ أخص منه، يقال : هذه : حقتي أي : حقي[1].

وجاء في القاموس المحيط: الحق من أسماء الله تعالى أو من صفاته، والقرآن، وضد الباطل، والأمر المقضي ،والعدل والإسلام والمال، والملك، والموجود الثابت والصدق والموت والحزم، وواحد الحقوق[2].

وجاء في لسان العرب : الحق، نقيض الباطل، وجمعه حقوق وحقاق، وليس له بناء أدنى عدد، وحق الأمر يَحقُ حَقًّا وحقوقا صار حقًا وثبت. والحق من أسماء الله تعالى، وقيل من صفاته[3].

كما جاء في موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي ما يلي:الحق : يكون المراد منه الوجود والثبوت. ويطلق الحق بمعنى الإضافة، فتلازمه النسبة إلى آخر فيقال: هذه الدار حق زيد[4].

من خلال ما سبق يتضح أن لكلمة "حق" في اللغة معان كثيرة ومتعددة منها : اسم من أسماء الله تعالى وصفاته، وضد الباطل، والثبوت، والمال، والملك، والوجوب، والعدل، والحق اسم مفرد جمعه حقوق.

---

[1]– الرازي زين الدين: مختار الصحاح، مادة حق.

[2]– الشيرازي أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة حق.

[3]– ابن منظور : المرجع السابق ، ج 10 / ص 49 – 50

[4]– سميع دخيم : موسوعة مصطلحات فخر الدين الرازي، مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت، لبنان، ط1، 2001 ، ص 275–276

ثانيا: الحقوق في النصوص الشرعية

1- الحقوق في القرآن الكريم

لم ترد كلمة الحقوق في القرآن الكريم بصيغة الجمع وإنما وردت بصيغة المفرد "الحق" في مواطن عديدة للدلالة على معان مختلفة نذكر منها الآتي:

• قال تعالى: ((ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسبين)) [1].

جاء في تفسيرنظم الدرر في معنى كلمة الحق في الآية الكريمة السابقة أن الحق هو الثابت الولاية [2].

جاء أيضا في نفس التفسير في معنى كلمة "الحق" في قوله تعالى: ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) (3)، أي بما أوجبنا لوعدنا[3].

• قال تعالى: ((**فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقِّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شيئا**)) [4].

جاء في تفسير الطبري في معنى كلمة "الحق" في هذه الآية الكريمة "عليه الحق" وهو الغريم المدين[5].

• وجاء في تفسير ابن كثير في معنى قوله تعالى: (فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ)) [6] ؛ حيث قال في معنى "الحق" في قوله تعالى:

((**فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّكُمُ الْحَقِّ**))، هو ربكم وإلهكم الحق الذي يستحق أن يفرد بالعبادة[1].

---

[1]- سورة الأنعام ، الآية 62 .

[2]- سورة الروم، الآية 47

[3]- البقاعي : المرجع السابق ، ج 5/637

[4]- سورة البقرة، الآية 282

[5]- الطبري: المرجع السابق، ج 3 ص 121

[6]- سورة يونس الآية 32 .

وهنا جاءت كلمة الحق بمعنى التفرد والاستئثار بالشيء، ثم زاد في معنى "الحق" في قوله تَعَالَى: ((فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ، أي فكل معبود سواه باطل، فجاءت كلمة الحق هنا بخلاف الباطل.

وجملة القول هنا أن كلمة "الحق" في القرآن الكريم وردت في مواضع كثيرة جدا وكان ورودها في كل مرة للدلالة على معنى معين، وكان من جملة المعاني الواردة: – الوجوب، الثابت الولاية الدين الثابت اللازم على ذمة المدين، استحقاق الشيء والتفرد به خلاف الباطل... إلخ.

2– الحقوق في السنة النبوية.

وردت كلمة "الحق" في السنة النبوية في مواطن كثيرة وبمعان مختلفة، مثل استعماله كناية عن الوحي الإلهي كما في الحديث: أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم

من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد، قبل أن يرجع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة، فيتزود لمثلها حتى فجئه الحق وهو في غار حراء[2].

ووردت هذه الكلمة بمعنى الدين الصحيح، كما دل على ذلك الحديث : "كنا بصفين، فقام سهل بن حنيف، فقال أيها الناس، اتهموا أنفسكم، فإنا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية، ولو نرى قتالا لقاتلنا، فجاء عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله، ألسنا على الحق، وهم على الباطل ؟ فقال : بلى [3].

---

[1]– الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر: تفسير القرآن العظيم دار المعرفة، بيروت، 1402 هـ 1982– ، 2 ، ج 2 ص 416

[2]– مسلم : الصحيح، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله (ص) حديث رقم 232 مصدر الكتاب موقع: www.hadith-al-islam.com

[3]– البخاري الصحيح، كتاب الجزية، باب إثم من عاهد ثم غدر حديث رقم 2945 مصدر الكتاب موقع www.hadith-al-islam.com

ويؤكد هذا المعنى حديث آخر في قوله صلى الله عليه وسلم : "لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة[1].

ووردت الكلمة في موضع آخر بمعنى الأمر الثابت الذي لا يجوز إنكاره كما جاء في حديث: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجد قال : اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيوم السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت الحق ووعدك حق، وقولك حق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، والنبيون حق، ومحمد حق ... [2].

فوردت الكلمة في هذا الحديث تسع مرات (9) وكلها تفيد معنى الأمر الثابت الذي لا يجوز إنكاره.

كما وردت بمعنى الواجب والالتزام الواقع على الفرد والمجتمع في قوله صلى الله عليه وسلم : "ستكون أثرة وأمور تنكرونها، قالوا يا رسول الله فما تأمرنا ؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم"[3]. ووردت في موضع آخر بمعنى الالتزام الواقع بين الأفراد فيما بينهم، وقد دل على ذلك الحديث : أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه، فأغلظ، فهم به الصحابة، فقال صلى الله عليه وسلم : دعوه، فإن لصاحب الحق مقالا... فإن من خيركم أحسنكم قضاء[4].

إن مدى كثرة النصوص التي ورد فيها ذكر كلمة "الحق" تبين بجلاء مدى اتساع معنى كلمة الحق وهذا يدل على كونه أساس استمرار المجتمعات وأنظمتها وقبل ذلك قيامها.

---

[1]– مسلم الصحيح، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حديث رقم 225 مصدر الكتاب موقع:
www.hadith-al-islam.com

[2]– البخاري: الصحيح، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى "وجوه يومئذ ناظرة حديث رقم 6888 مصدر الكتاب موقع:
www.hadith-al-islam.com

[3]– البخاري: الصحيح، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم 3335 مصدر الكتاب موقع
www.hadith-al-islam.com

[4]– البخاري الصحيح، كتاب الوكالة، باب الوكالة في قضاء الديون، حديث رقم 2141 مصدر الكتاب موقع:
www.hadith-al-islam.com

المطلب الثاني: مفهوم الحقوق في الاصطلاح

اختلف الفقهاء في تعريف الحق إلى عدة اتجاهات غير أن كل تلك الاتجاهات تتمحور حول معنيين الأول شكلي وبمقتضاه يعرف الحق بأنه: "مجموعة القواعد والنصوص التشريعية التي تنظم على سبيل الإلزام علائق الناس من حيث الأشخاص والأموال[1] ووفقا لهذا التعريف يتفق مفهوم الحق مع مفهوم القانون، وهذا المعنى لا يدخل في نطاق البحث.

الثاني موضوعي وبمقتضاه نظر إلى جوهر الحق، وانقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى أربع وجهات نظر.

- **الوجهة الأولى** : عرف أصحابها الحق بأنه : قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون لشخص معين ويرسم حدودها" وربط أصحاب هذه الوجهة الحق بشخص صاحبه، فيكون الجوهر فيه ما لدى هذا الشخص من قدرة إرادية يعترف بها القانون للقيام بأعمال معينة في نطاق معلوم. إذ أن القانون في تنظيمه لعلاقات الأفراد يرسم لكل شخص نطاقا محددا تعمل فيه إرادته، وفي هذا النطاق يوجد الحق وأشهر من قال بهذا الفقيهان الألمانيان ويندشايد Windscheid و سافيتي Savigny [2].

وانتقد أصحاب هذه الوجهة لأنهم ربطوا الحق بالإرادة وهي مقصورة على المكلفين دون غيرهم، بينما يتمتع غير المكلف كالمجنون والقاصر بالحق.

- **الوجهة الثانية** : عرف أصحاب هذه الوجهة الحق بأنه: "مصلحة يحميها القانون[3].؛ وقد تزعم هذه الوجهة الفقيه الألماني إهرنج Thering .

---

[1]- منشور على شبكة الانترنت :موقع:

www.alminbar.net/malafilmy/7kookensan/1.htm

تاريخ الدخول: 2024 /04 /25

[2]- عبد المنعم فرج الصدة: أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، (د، ت، ط) ص 312.

[3]- ن م و ص

أما النقد الموجه لأصحاب الوجهة الثانية هو أنهم عرفوا الحق بغايته وأهدافه إضافة إلى أن المصلحة مادية كانت أم معنوية ليست المعيار لوجود الحق فقد توجد المصلحة ويتخلف الحق والمثال الذي يدعم ذلك: أن الدولة لو فرضت رسوما جمركية عالية على البضائع الأجنبية حماية للمنتجات الوطنية فهذا فيه مصلحة للتجار وليس حقا لهم[1].

– **الوجهة الثالثة:** فقد جمع فقهاء هذه الوجهة إلى الجمع بين فكرتي القدرة الإرادية والمصلحة، أي جمعوا بين ما هو شرط لمباشرة الحق واستعماله وهو الإرادة وبين ما هو غاية الحق وهو المصلحة غير أنهم اختلفوا في تعريف الحق على رأيين[2].

الرأي الأول: يعرف الحق عندهم بأنه قدرة إرادية أعطيت لشخص في سبيل تحقيق مصلحة ، فقد غلب أصحاب هذا الرأي القدرة على المصلحة.

الرأي الثاني: ويعرف الحق عندهم بأنه "الحق مصلحة محمية تسهر على تحقيقها والذود عنها قدرة إرادية[3].

وهنا يلاحظ أن أصحاب هذا الرأي ذهبوا إلى تغليب المصلحة على الإرادة وهو خلاف الرأي الأول.

وقد تبين فيما سبق في مناقشة الوجهتين السابقتين أن جوهر الحق ليس هو القدرة ولا المصلحة المقصودة، ولذلك فإن الجمع بين الوجهتين لا يصل إلى تعريف جامع للحق.

– الوجهة الرابعة : حمل لواء هذه الوجهة الفقيه البلجيكي جون دابان Jean Dabin حيث تجنب تعريف الحق بالإرادة والمصلحة أو الجمع بينهما ، فأورد تعريفا جديدا للحق قائلا : "الحق استئثار بقيمة معينة يمنحه القانون لشخص ويحميه"[1].

---

[1]– فتحي الدريني: الحق ومدي سلطان الدولة في تقييده، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1977، ص 56.

[2]– عبد المنعم فرج الصدة : المرجع السابق، ص 313 .

[3]– ن م وص .

يبدو من التعريف أن الحق عند الفقيه جون دابان هو أن يتفرد الشخص بقيمة سواء كانت مادية أو معنوية دون الغير، وهذه القيمة تكون تستند إلى القانون من حيث وجودها وإقرارها ثم حمايتها. غير أن هذا التعريف ترد عليه ملاحظات منها :

- إن الحق عندما يكون قيمة إنسانية (للإنسان بصفته (فردا) كما هو الحال بالنسبة لكل من الحرية والكرامة، يكون مشتركا بين جميع الناس ولا يستأثر بها أحد على سبيل الانفراد والاستئثار.
- إن الحق و إن كان يفيد معنى الاستئثار بالنسبة لبعض القيم المادية كما هو الحال بالنسبة لحق الملكية فإنه ليس كذلك بالنسبة لحقوق أخرى مثل: الحريات العامة كحرية التعبير وحرية العقيدة وهذه الأخيرة حريات مشتركة بين الجماعات البشرية
- مما يلاحظ على التعريف أيضا أن هناك حقوقا عامة متعلقة بالجماعات البشرية بوصفها جماعات ولا يمكن للفرد أن يستأثر بها، كما هو الشأن بالنسبة لحق تقرير المصير وحق السيادة وغيرها من الحقوق التي تتمتع بها الشعوب. مما سبق من التعريفات المختلفة والمتعددة يتضح أن ما ورد لم يستطع وضع تعريف جامع مانع للحق.

ومن هنا فإنه ينبغي وضع تعريف جامع مانع للحق تقتضيه منهجية البحث، بحيث يراعي كل ما يتمتع به الإنسان بصفته فردا ثم بصفته عضوا في جماعة بشرية، ثم بعد

ذلك ما تتمتع به الجماعات البشرية بصفتها جماعات، سواء أكان الحق قيمة مادية أم معنوية. لذلك وجب إعطاء تعريف للحق يشمل كل ما يتعلق به فنقول : "الحق هو كل ما يتمتع به الإنسان بصفته فردا، أو بصفته عضوا في جماعة بشرية، وما تتمتع به الجماعات

[1]– كمال سعدي مصطفى: الملكية الفكرية، ط1، 2004، ص 32، مصدر الكتاب موقع
www.edu.hux.com/dkamal-files/AlmulkyaAlfkrya.doc

بصفتها جماعات بشرية، سواء كان محل التمتع قيمة معنوية أم مادية، على أن تكون القيمة محمية قانونا".

أولا: الإنسان في اللغة و النصوص الشرعية

1- الإنسان في اللغة

اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى[1].

. فيقال للرجل إنسان، وللمرأة إنسان، ولا يقال لها إنسانة [2].

وقد اختلف اللغويون في اشتقاق لفظ (إنسان) إلى عدة أقوال، فقال بعضهم : من (الإنس) فالهمزة فيه أصلية، وقال البعض الآخر هو لفظ مشتق من النسيان[3].

والإنسان سمي إنسانا لأنه عهد إليه فنسي[4].

2- الإنسان في النصوص الشرعية

قال الله تعالى في سورة البقرة: **(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ للمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحْ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ))** [5].

والمقصود بالإنسان هو ابن آدم الذي خلقه الله تعالى وأوجده في هذه الأرض واستخلفه فيها ليعمرها.

[1]- الفيومي احمد بن محمد بن علي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (دت، ط)، ص 26

[2]- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر : مختار الصحاح، ص 28.

[3]- الرافعي : المرجع السابق، ص 26

[4]- الرازي : المرجع السابق، ص 28

[5]- سورة البقرة، الآية 30.

ثانيا: حقوق الإنسان في الاصطلاح

وضعت لمصطلح حقوق الإنسان تعريفات عديدة منها:

عرفت منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان بأنها: "المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها أن يعيشوا بكرامة".

وعرفتها كذلك بأنها: "مجموعة المصالح المقررة للأفراد والشعوب والجماعات في الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العديد من دول العالم كالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1].

كما عرفت حقوق الإنسان بأنها: "مجموعة قواعد ومبادئ دونت حديثا في صكوك دولية تحفظ للأفراد والشعوب والجماعات كرامتهم في العيش[2].

لكن هناك ملاحظات ترد على التعريفات السابقة منها أنها عرفت حقوق الإنسان استنادا إلى الوثائق الدولية، لكن الواقع بخلاف ذلك حيث أن حقوق الإنسان أسبق وجودا من الوثائق الدولية.

ومما سبق من تعريفات وملاحظات يمكن أن نضع تعريفا لحقوق الإنسان فنقول: هي تلك القيم المادية والمعنوية المقررة والتي يتمتع بها الأفراد والجماعات البشرية والشعوب والمحمية قانونا".

ثالثا : مفهوم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

[1]– منظمة العفو الدولية، الموقع الرسمي:

www.ammesty.org.

[2]– عمر سعد الله : حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، دمج الجزائر ، ط3، 2005، ص 18/149

في نتناول مفهوم القانون ثم مفهوم القانون الدولي الإنساني ثم مفهوم القانون الدولي لحقوق الإنسان والفرق بينهما.

1- تعريف القانون

أ- القانون في اللغة

- جاء في لسان العرب : وقانون كل شيء : طريقه ومقياسه[1].
- كلمة "قانون" معربة؛ فهي يونانية الأصل (Kanun) والتي معناها العصا المستقيمة، وتستعمل في اللغة اليونانية مجازا للتعبير عن معنى القاعدة أو القدرة أو المبدأ، ويقصدون بها الدلالة على الاستقامة في القواعد والمبادئ القانونية ولا يقصد بها العصا كأداة للضرب أو التأديب كما يتبادر لأذهان البعض. وقد انتقلت هذه الكلمة اليونانية إلى عدة لغات لتعبر عن القانون أيضا مثل اللغة الفرنسية (Droit) واللغة الإيطالية (Directo) وفي اللغة اللاتينية (Directus) المشتقة بذاتها من (Rectus) التي معناها المستقيم[2].

ومن المعنيين السابقين لكلمة "قانون" نقول أن القانون في اللغة هو: الطريقة المستقيمة التي لا اعوجاج فيها.

ب- القانون في الاصطلاح

يطلق لفظ القانون في الاصطلاح القانوني ويراد به ،معنيان، معنى عام ومعنى خاص:

[1]- ابن منظور : لسان العرب، ج 13/ص 349.

[2]- إسحق إبراهيم منصور : نظرينا القانون والحق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 1990م، ص 25

– أما المعنى العام للقانون فهو : مجموعة القواعد الملزمة التي تحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع[1].

– والقانون بهذا المعنى له صلة بالمعنى اللغوي الذي يعني الاستقامة والطريقة وهو ما ينطبق على النظام الذي يسير المجتمع وفقه.

– أما المعنى الثاني للقانون وهو الخاص فيراد به قاعدة معينة أو مجموعة من القواعد تضعها السلطة التشريعية لتنظيم أمر معين وبهذا المعنى الأخير للقانون يقال مثلا قانون تنظيم الجامعات، وقانون الملكية العقارية، ويراد بذلك القوانين التي تحكم هذه المسائل.

2- مفهوم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

سنتناول في هذا الفرع التعريفات المختلفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والفروق بينهما.

أ- تعريف القانون الدولي الإنساني

تعددت تعريفات القانون الدولي الإنساني بتعدد وجهات النظر المختلفة لفقهاء القانون وفيما يلي بعض تلك التعريفات.

– القانون الدولي الإنساني بالمعنى الواسع

يعرف بأنه: عبارة عن مجموعة القواعد القانونية الدولية سواء في التشريعات أو القوانين العامة التي تكفل احترام الفرد وتعزز ازدهاره [2] والملاحظ على هذا التعريف أنه يشمل كافة القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب، وهو

[1]– عبد المنعم فرج الصدة، أصول القانون، م م ص 12

[2]– عصام عبد الفتاح مطر : القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط 2008، ص 13

بذلك يجمع بين نوعين من الحقوق، حقوق الإنسان في الحالة العادية وحقوق الإنسان في حالة الحرب، وهو تداخل غير وجيه.

- القانون الدولي الإنساني بالمعنى الضيق

وضعت لبيان معنى القانون الدولي الإنساني بالمعنى الضيق عدة تعريفات منها: هو قواعد القانون الدولي التي تستهدف في حالات النزاع المسلح حماية الأشخاص الذين يعانون ويلات هذا النزاع، وكذا حماية الممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية [1].و هذا التعريف جعل من قواعد القانون الدولي الإنساني قواعد ذات طبيعة دولية وتجاهل بذلك القوانين الداخلية والتي تدخل في حماية حقوق الإنسان في حال الحرب.

- وهناك جانب من الفقه يرى أن التعريف السابق ينطبق على كافة حالات النزاع المسلح سواء أكان دوليا أم غير دولي، وأوردوا الحرب على العراق سنة 2003 كمثال على النزاعات ذات الطابع الدولي، وأما ما يخص النزاعات المسلحة الداخلية التي لا تكتسب الصفة الدولية فقد أوردوا الحرب الأهلية السودانية جنوب السودان) وغرب السودان(دارفور) ، وكذا ما حصل من إبادة عرقية لمسلمي البوسنة والهرسك.

وقريبا من التعريف السابق ذهبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقد عرفت القانون الدولي الإنساني بأنه : "مجموعة القواعد الدولية الموضوعة بمقتضى معاهدات أو أعراف، والمخصصة بالتحديد لحل المشاكل ذات الصفة الإنسانية الناجمة مباشرة عن المنازعات المسلحة الدولية أو غير الدولية والتي تحد الاعتبارات إنسانية من حق أطراف النزاع في اللجوء إلى ما يختارونه من أساليب أو وسائل للقتال، وتحمي الأشخاص والممتلكات[2].

[1]- عصام عبد الفتاح مطر : نام وص

[2]- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1985)، القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، جنيف، سويسرا موقع: تاريخ الدخول: 12/04/2024www.iere.org/web/ara/sitearal.nsf/html/626F7Y ،

مما سبق من تعريفات متعددة للقانون الدولي الإنساني سواء ما كان من جهة فقهاء القانون أو المنظمات ذات الصلة يمكن أن نخلص إلى تعريف دقيق فنقول:

القانون الدولي الإنساني: هو مجموعة القواعد القانونية الدولية أو الداخلية أو الإقليمية التي تهدف إلى حماية كل أنواع حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة سواء كانت ذات طابع دولي أو غير دولي".

3- تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان

إن هذا القانون حديث النشأة نسبيا، حيث بدأت هذه العبارة في التداول في أعقاب ظهور كثير من الوثائق والدراسات القانونية التي تعني بحقوق الشعوب والأفراد وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 ، ثم ما تلا ذلك من اتفاقيات في المجال ذاته.

وقد تعددت تعريفات الفقهاء لهذا المصطلح بتعدد وجهات نظرهم ولكنهم جميعا بنوا تعريفاتهم على تلك المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان، ومما ورد من التعريفات نورد التالي:

القانون الدولي لحقوق الإنسان هو : ' فرع من فروع القانون الدولي العام تهدف قواعده العرفية والمكتوبة إلى حماية الحقوق المتأصلة في طبيعة الأفراد والجماعات والأقليات والشعوب والتي لا يتسنى بغيرها العيش عيش البشر".[1].

وبعد تأمل هذا التعريف وتحليله يمكن استنتاج ما يلي:

1- فرع من فروع القانون الدولي العام.

2- يهدف من خلال قواعده العرفية والمكتوبة إلى حماية حقوق الإنسان في كل الأوقات.

3- غايته الكبرى المحافظة على الكرامة البشرية دون تمييز.

[1]- عمر سعد الله : حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 46 ، 2007، ص 19.

ومما سبق ذكره من تعاريف لكل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تبدو جليا تلك العلاقة التكاملية بينهما، فكليهما يسعى للمحافظة على حقوق الإنسان لكن وفق ظروف معينة والفرق الجوهري الذي به يفرق بين القانونين، هو أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يسعى للحفاظ على هذه الحقوق حالة الحرب فقط أما القانون الدولي لحقوق الإنسان فهو يسعى دوما وفي كل الحالات للمحافظة على تلك الحقوق التي تحفظ للإنسان إنسانيته وكرامته.

الفصل الثاني

آثار الحصار على حقوق الإنسان الأساسية في قطاع غزة.

تمهيد

لقد تم التطرق في الفصل الثاني لدراسة وتحليل الحقوق الأساسية للإنسان ومدى اهتمام الشرعة الدولية والفكر الإسلامي بها من حيث النص عليها من جهة وتفسيرها من الجهة الأخرى.

وفي هذا الفصل سيتم بحث مدى تأثر هذه الحقوق بفعل الحصار بكل أنواعه، وذلك من كل الجوانب ذات العلاقة.

المبحث الأول: آثار الحصار على الحقوق المدنية و السياسية

قسمت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان هذه الأخيرة بحسب الموضوع إلى حقوق مدنية و سياسية من جهة و حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية من الجهة الأخرى. وفي هذا المبحث سيتم تناول الآثار التي يسببها الحصار على القسم الأول من الحقوق وهي المدنية والسياسية.

المطلب الأول: آثار الحصار على الحق في حرية التعبير والانتماء السياسي

تعتبر حرية التعبير والانتماء السياسي من أبجديات الديمقراطية، لذلك ما من دولة ديمقراطية في العالم إلا وكفل دستورها هذا الحق.

وبالرغم من الحالة الاستثنائية والفريدة في العالم، فقد أقر الدستور الفلسطيني . السلطة الفلسطينية [1].

الحق في حرية التعبير والانتماء السياسي وحرية العمل الحزبي والانتخابات... إلخ، وبموجب القوانين والتشريعات التي وضعت استنادا إلى هذا الدستور فقد أجريت انتخابات تشريعية فلسطينية في 25/01/2006، وقد تمخض عن هذه الانتخابات فوز حركة حماس [2] بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني[3] مما أدى إلى محاصرة القطاع من قبل الاحتلال

[1]– السلطة الفلسطينية، مصطلح يطلق على النظام السياسي الحاكم في فلسطين المحتلة والتي أنشأت بموجب اتفاقيات أوسلو بتاريخ 13/09/1993.

[2]– حماس" حركة من حركات المقاومة الفلسطينية.

[3]– وائل أحمد سعد الحصار، مراجعة وتحرير محسن محمد صالح مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات بيروت (ط1) نوفمبر 2006، شوال 1427، ص 7

الإسرائيلي" حصارا شمل كل الجوانب؛ و" لم تتردد "إسرائيل" في التهديد بمحاصرة الشعب الفلسطيني و لطالما فعلت ذلك، لكن هذه الجولة من تجويع الشعب وحصاره كانت أشد وأكثر تنوعا، إذ شملت كلا من الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي [1] مما يدل على أن الحصار ليس وليد ما أفرزته الانتخابات فقط، وإنما كان قبل ذلك ولكن اشتدت وطأته بعد ما تمخض عن الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت في 25/01/2006.

وقد سعت "إسرائيل" منذ إعلان حركة حماس في آذار / مارس 2006م عن عزمها على المشاركة في الانتخابات التشريعية [2] إلى تجنيد المجتمع الدولي ضد مشاركة حماس في الانتخابات؛ فقد قال "سيلفان شالوم"، وهو أحد المسؤولين الكبار في الكيان "الإسرائيلي": "يجب أن لا يسمح لحركة حماس التي تقف وراء معظم الهجمات التي نفذت ضد أهداف إسرائيلية خلال الانتفاضة بالمشاركة في الانتخابات [3] ، أما وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك فقد قالت بأن: "إسرائيل لن تجري أي اتصال مع الحكومة التي ستقوم في السلطة الفلسطينية طالما لم تعترف بإسرائيل، وتتنازل عن العنف والإرهاب، وتنزع الأسلحة من المنظمات الإرهابية[4].

أما المجتمع الدولي فقد أيد الشروط الإسرائيلية؛ فبعد ما تمخض عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في 25 جانفي 2006 بأيام قليلة اجتمعت اللجنة الرباعية[5]، وأصدرت

---

[1]– وائل أحمد سعد المرجع السابق، ص 64

[2]– إسلام أون لاين 12 مارس 2024، أنظر:

www.islamonline.net/Arabic/nwes/21/04/2024-article05a.shtml

[3]– جريدة الغد الأردنية: 20 مارس 2024

[4]– موقع عرب :48 www.arab48.com، تاريخ الدخول: 22 مارس 2024

[5]– نظم اللجنة الرباعية كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا ومهمتها إدارة مشكلة الصراع العربي (الفلسطيني) الإسرائيلي وقد أنشئت بالعاصمة الإسبانية مدريد سنة 2002.

بيانات تمهل فيها حركة حماس بين شهرين أو ثلاثة أشهر للالتزام بالشروط المطروحة وإلا ستوقف المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية [1] .

أما الجامعة العربية فقد حرصت على تبني حماس للمبادرة العربية، التي توافق على الاعتراف بإسرائيل" مقابل قيام دولة فلسطينية [2] أما السلطة الفلسطينية فقد طالبت حماس بالإضافة إلى الالتزام بشروط الرباعية، الموافقة على المبادرة العربية[3].

وقد شجعت المواقف الدولية والإقليمية السابقة "إسرائيل" على زيادة الضغط على الحكومة الفلسطينية وإظهار العداء لها، وزيادة التصريحات المعادية للسلطة الفلسطينية، فقد قال "إيهود" أو "لمرت معلقا على فوز حماس إن السلطة الفلسطينية بقيادة حماس ليست شريكا، وإذا قامت حكومة بقيادة حماس أو بمشاركتها ، فستتحول السلطة الفلسطينية إلى مؤيد للإرهاب، والعالم و"إسرائيل" سيتجاهلونها ويحولونها إلى أمر غير ذي صلة"[4].

وعلى أرض الواقع طبقت "إسرائيل" تصريحات ساستها ، فقد قامت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" بخطف نحو 28 نائبا ووزيرا فلسطينيا[5] وتابعت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" سياسة خطف النواب والوزراء، ففي 5 من أوت 2006 اعتقلت السلطات "الإسرائيلية" رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وسجن 3 سنوات إلى غاية 2009 [6].

وكثيرة هي الشواهد والدلائل على مدى الاستهتار والانتهاك "الإسرائيلي" لحقوق الإنسان الفلسطيني بكل فئاته ومراكزهم القانونية، فلم تكن لديهم أدنى الأخلاقيات المتعارف عليها في الأعراف الدولية في مجال معاملة قادة ومسؤولي الدولة المحتلة.

---

[1]– جريدة الخليج الإماراتية 1 فيفري 2024

[2]– جريدة الخليج الإماراتية: 16 فيفري2024

[3]– جريدة الحياة اللندنية : 11 مارس 2024

[4]– جريدة السفير اللبنانية ب 30 جانفي 2024

[5]– وائل أحمد سعد، المرجع السابق ص 72.

[6]– وكالة الأنباء الفلسطينية: www.wafa.ps.

ونخلص، مما سبق إلى أن "إسرائيل" ومعها اللجنة والرباعية وحتى جامعة الدول العربية وأكثر من ذلك رئاسة السلطة الفلسطينية وهي مفارقة غربية– قد عملوا بما ينافي الشرعة الدولية فيما يخص حق الإنسان الفلسطيني في حريته في التعبير والانتماء السياسي حينما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق بقوله في المادة 19 منه: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير وكذا في المادة 20/فقرة1:" لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية"، ومارسوا عليه وعلى حكومته المنتخبة بصفة شرعية حصارا سياسيا جائرا حال دون قيامها بمهامها كحكومة منتخبة.

أولا: آثار الحصار على الحق في الحياة

تعتبر الحركة التجارية بين الدول في وقتنا الحالي الشريان الأساسي لاستمرار الحياة البشرية على أفضل وجه، فالحركة بمجالاتها الثلاث البرية والجوية والبحرية باتت من الضرورات القصوى للحياة بل أصبحت عنصرا من عناصر الأمن القومي لجميع دول العالم.

ومن المعروف غالبا أن هناك استثناءات ترد دوما على القواعد العامة، وقطاع غزة يعتبر حالة استثنائية وفريدة في العالم، حيث تشكل المعابر [1] البرية وحدها المتنفس الوحيد للقطاع، فهو يرتبط بالعالم الخارجي عن طريق سبعة معابر برية، تسيطر مصر على معبر وحيد بحكم الحدود المشتركة بينها وبين القطاع، بينما يسيطر الاحتلال "الإسرائيلي" على الستة الباقية، و هذه المعابر هي:

1– معبر بيت حانون يقع هذا المعبر شمال قطاع غزة ، وهو تحت السيطرة الإسرائيلية وقد أغلق من قبل الاحتلال إغلاقا كاملا بعد جوان 2007[2].

[1]– المعابر عبارة عن نقاط حدودية بين قطاع غزة و "إسرائيل" وعبرها تتم حركة الأشخاص و البضائع.

[2]– تقرير معلومات (1) معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2008م،1421هـ، ص 19

2- معبر ناحل عوز : يقع هذا المعبر شرق مدينة غزة، وهو عبارة عن موقع عسكري خصصته "إسرائيل" كمحطة لضخ الوقود والغاز إلى قطاع غزة. [1].

3- معبر المنطار (كارني) : يعد المعبر التجاري الأساسي للقطاع، حيث يربطه بالضفة الغربية المحتملة و"إسرائيل" والعالم الخارجي، وهو معد ليستوعب ما حجمه 400 شاحنة يوميا إلا أنه شهد بعد أحداث غزة في يونيو 2007 إغلاقا كاملا بوجه عملية التصدير، وعمليات استيراد جد محدودة. [2].

4- معبر كرم أبو سالم: مخصص لاستيراد البضائع من مصر عبر "إسرائيل" وقد خصص لاستيراد محدود للبضائع ذات الطابع الإنساني، وذكر تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار[3]. أنه خلال سبعة شهور تلت تشديد الحصار، سمحت إسرائيل بإدخال ما معدله 17 شاحنة يوميا[4].

5- معبر صوفا مخصص لاستيراد مواد البناء، وبعد تشديد الحصار خصصته "إسرائيل" كبديل لمعبر المنطار لاستيراد الاحتياجات الإنسانية[5].

6- معبر القرارة: يقع بين منطقة خان يونس ودير البلح هو مخصص للتحرك العسكري "الإسرائيلي" حيث تدخل منه الدبابات والقطع العسكرية كلما قررت

"إسرائيل" اجتياح القطاع، وقد أغلق بشكل كامل منذ انسحاب "إسرائيل" من غزة[6].

---

[1]- اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، أنظر الموقع الرسمي: www.freegaga.ps .

[2]- اللجنة الشعبية المواجهة الحصار، أنظر الموقع الرسمي: . www.freegaza.ps

[3]- أنشأت هذه اللجنة في 27/10/2007 برئاسة نائب مستقل في المجلس التشريعي الفلسطيني وهي ذات طابع شعبي لا تتبع أي فصيل أو حزب سياسي، ويعتبر كسر الحصار من قطاع غزة الهدف الرئيسي لها، لمزيد من المعلومات موقع : www.freegaza.ps

[4]- اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار موقع : www.freegaza.ps .

[5]- تقرير معلومات (1)، تمت الإشارة إليه سابقا، ص 20.

[6] -www.aljazeera.net/news/archive/archive? ArchiveId=1081795

تاريخ الدخول : 26/03/2024.

7-معبر رفح: ويعتبر هذا المعبر أهمها على الإطلاق، حيث يربط القطاع مع جمهورية مصر، وهو المعبر الوحيد المخصص لحركة الأفراد خارج القطاع، كما أنه مجهز لنقل البضائع إلا أنه لم يستخدم لهذه الغاية بسبب الرفض الإسرائيلي لذلك، وقد شهد هذا المعبر بعد الانتخابات التشريعية، عمليات إغلاق متكررة، وفي أعقاب أحداث غزة في 15/06/2007[1].غلق المعبر بشكل تام، مما أدى إلى تعطيل حركة الأفراد عبره، وإعاقة خروج المرضى لإتمام العلاج في الخارج، وأعاق خروج الطلاب لإكمال دراستهم، ومنع دخول أكثر من 6000 مواطنا أثناء الحرب الأخيرة على غزة، كما منع 2200 حاجا غزاويا من مغادرة القطاع والعودة إليه إلا بعد جهود من الحكومة المقالة والسعودية ومصر

هذا بالنسبة للحركة البرية من وإلى قطاع غزة فهي من خلال ما سبق أصبحت حركة جد صعبة نظرا للظروف المحيطة بالمعابر، أما الحركة الجوية والبحرية فهي منعدمة تماما من وإلى قطاع غزة ورغم المحاولات[2] الكثيرة التي قامت بها العديد من المنظمات الإنسانية لرفع الحصار الخانق على القطاع إلا أن صعوبة الحركة البرية وانعدام الحركة (الملاحة الجوية والبحرية هو الوضع السائد في القطاع إلى غاية يومنا هذا.

وخلاصة القول مما ذكر أن سكان القطاع سيعانون مما لا شك فيه من صعوبة الحركة البرية سواء فيما يتعلق بحركة البضائع والسلع أم بحركة الأشخاص.

فما هو أثر هذا الوضع على حقوق الإنسان في القطاع؟

نتناول هذه الآثار من جانبين أساسين من جوانب الحياة اليومية وهما الغذاء والصحة.

[1]- كانت هذه الأحداث نتيجة خلافات حادة بين مؤسسة الرئاسة الفلسطينية (فتح) من جهة ومن الجهة الأخرى الحكومة الفلسطينية (حماس) وقد تنتج عنها السيطرة الكاملة لحركة حماس على قطاع غزة

[2]- نجحت سفينة أطلق عليها أصحابها إسم "الكرامة" في دخول قطاع غزة عبر البحر رغم المضايقات "الإسرائلية" وكان على متنها شخصيات مثل جمعيات خيرية قطرية وكذا عدد من المتضامنين الأجانب والصحافيين وكان ذلك بتاريخ 20/04/2024، قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1164452

ثانيا: آثار الحصار على الجانب الغذائي

ذكرت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار [1] أن تقديرات برنامج الأغذية العالمي أشارت إلى أنه في الفترة ما بين 01/10/2007 و 4/11/2007، أي لمدة شهر واحد فقط تمت تلبية ما نسبته 41% من احتياجات الواردات من الأغذية والمواد التجارية، مشيرة إلى وجود نقص كبير في المواد الأساسية، مثل القمح، والزيت، وحليب الأطفال.

وطبقا لبرنامج الأغذية العالمي، فإنه من بين 62% من الأسر التي صرحت عن انخفاض في الإنفاق، تحدثت 39.5% من هذه الأسر عن تخفيض إجمالي على شراء الغذاء[2].

ومن جهة أخرى أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تقريرا يشير فيه إلى أنه خلال الفترة الممتدة من2007/11/01 إلى غاية 2007/11/10 لم يسمح الاحتلال "الإسرائيلي" إلا بمرور المواد الغذائية الأساسية وبشكل متقطع، وعلى سبيل المثال سمحت سلطات الاحتلال" خلال تلك الفترة بفتح معبر كارني الذي يعد المعبر التجاري الأساسي

للقطاع استثنائيا لمدة 10 أيام فقط، لإدخال حبوب القمح والدقيق والأعلاف[3]. ونتيجة عن إغلاق معبر المنطار "كارني"، فقد شهد القطاع أزمة إنسانية حقيقية من نقص حاد في المواد التموينية الأساسية مما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار، كما ساهم الإغلاق المصري لمعبر رفح رغم الفتح الاستثنائي المتقطع في اشتداد الوضع المأساوي لسكان القطاع بصفة عامة والجدول التالي يبين الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية بعد إغلاق المعابر.

[1]– اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار: الموقع الرسمي: www.firecgaza.ps.

[2]– جريدة الأيام الفلسطينية: 31/03/2024

[3]– المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 12/03/2024، موقع

www.pchrgaza.org/files/clouse/arabic/repot407.htm

اللاقانونية التي تقوم بها سلطات الاحتلال ومصر من خلال إغلاق المعابر الأمر الذي ينعكس بصفة جد سلبية على حق الإنسان الغزاوي في الحياة الكريمة.

وبذلك تكون سلطة الاحتلال ومصر قد خالفتا قواعد القانون الدولي الخاصة بحق الإنسان في الحصول على الغذاء وما تحتاجه حياته الكريمة لاسيما المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أفردت للحديث عن الحق في مستوى معيشي مناسب للفرد ولعائلته بما في ذلك الغذاء والسكن واللباس حيث جاءت كما يلي:

المادة 11:

1_ تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن، كذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة. وتقوم الدول الأطراف باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تحقيق هذا الحق، مع الإقرار بالأهمية الخاصة للتعاون الدولي القائم على الرضاء الحر في هذا الشأن.

2_ تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، إقراراً منها بالحق الأساسي لكل فرد في أن يكون متحرراً من الجوع، منفردة أو من خلال التعاون الدولي، باتخاذ الإجراءات بما في ذلك البرامج المحددة والتي تعتبر ضرورية:

3_ من أجل تحسين وسائل الإنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية، وذلك عن طريق الانتفاع الكلى من المعرفة التقنية والعلمية وبنشر المعرفة بمبادئ التغذية وبتنمية النظم الزراعية أو إصلاحها بحيث يحقق ذلك أكبر قدر من الكفاءة في التنمية والانتفاع من الموارد الطبيعية.

4_ من أجل تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعاً للحاجة ، مع بعين الحسبان مشكلات البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها وكذلك المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة حيث جاء فيها :

" على كل طرف من الأطراف المتعاقدة أن يكفل حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل والنفاس.يخضع التزام الطرف المتعاقد بمنح حرية مرور الرسالات المذكورة في الفقرة المتقدمة فبرغم صراحة نصي المادتين السابقتين في إقرار حق الإنسان في الغذاء واللباس والسكن و وجوب توفير ذلك من قبل كل الأطراف المسؤولة سواء وقت السلم أم الحرب، إلا أن الاعتداء عليه من قبل كل من "إسرائيل" و مصر بدرجة أقل، اعتداء واضح وصريح وهو ما يستوجب مسؤوليتيهما القانونية على ذلك.

ثالثا: آثار الحصار على الجانب الصحي

كان للحصار آثار سلبية بليغة على حياة الإنسان في قطاع غزة من الجانب الغذائي

كما ذكر في السابق، فما هو الحال بالنسبة للأوضاع الصحية؟

تسبب تقليص الوقود الداخل إلى القطاع في توقف 70% من سيارات الإسعاف التابعة لوزارة الصحة والبالغ عددها 225 سيارة إسعاف [1] مما أثر سلبا على أداء القطاع الصحي، وقد عمد سكان القطاع إلى الاعتماد على وسائل بديلة لتوفير احتياجاتهم من الطاقة فعمدوا إلى استخدام زيت الطهي كبديل عن الوقود بالرغم من تحذيرات المختصين في مجال الصحة من خطورة زيت الطهي واستخدامه كوقود لتشغيل السيارات والذي ينذر بكارثة ببيئية وصحية[2].

[1]– معاناة قطاع عزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 24 .

[2]– جريدة الحياة الجديدة فلسطين : 19/05/2024

و ذكر بيان صادر عن منظمة الصحة العالمية في 06/12/2007 [1] أن الوضع الصحي في قطاع غزة يعاني مخاطر كبيرة بسبب الحصار المفروض عليه منذ جوان 2007 ، وأوضح البيان في نصه أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي" رفضت منح 713 مريضا من غزة تصاريح للخروج من القطاع للعلاج، وأضاف البيان أن نسبة الممنوعين من السفر لأجل العلاج قد ازدادت من 10.7% قبل الحصار إلى 22.9% بعد الحصار وهي نسبة مضاعفة بالمقارنة مع نسبة ما قبله[2].

وفي لب القول أن الجانب الصحي في القطاع قد تدهورت خدماته تدهورا خطيرا من كل الجوانب مثل نقص الأدوية وغلائها وانعدامها أحيانا وكذا تعطيل ونقص الأجهزة الطيبة الضرورية كأجهزة تصفية الدم واضطرابات في برامج كافة مرافق القطاع حتى وصل الحال إلى أن الحكومة الفلسطينية المقالة قد اضطرت للإعلان في 22/10/2007

عن إغلاق غرف العمليات في مستشفيات القطاع، نظرا لنفاذ غاز النيتروز" اللازم لتحذير المرضى[3].

وقد بلغ عدد الوفيات في قطاع غزة بسبب الحصار الخانق إلى غاية منتصف 2009 337 حالة وفاة[4].

كل هذا وبغض النظر عن الحالات الخاصة جدا والنادرة كالوفيات والولادة على الحواجز ومعانات الأطفال وهو ما سيذكر في حينه.

فقد أصبح حق الإنسان العزاوي في الحياة لا معنى له، بل حقا يجب أن يسلب منه بكل الوسائل على مرأى ومسمع المجتمع الدولي وهي مخالفات صريحة للتشريعات الدولية في مجال

---

[1]– منظمة الصحة العالمية موقع : www.who.int/search/ar.

[2]– جريدة الأخبار اللبنانية، 07/05/2024.

[3]– جريدة الدستور، عمان: 22/04/2024

[4]– اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار: تاريخ الدخول: 12/02/2024.

www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjVnyyumluljfxPKNuunzXkRpKQNzIQTTTGG،

حقوق الإنسان. وبالرغم من النداءات المتكررة من هنا وهناك وحتى من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون الذي زار القطاع في مارس 2010 وطالب "إسرائيل" برفع الحصار عن القطاع، حيث صرح قبـل الزيارة بقليل بقوله:

سأتوجه إلى غزة للتعبير عن تضامني مع مصير الشعب الفلسطيني الذي يعيش هناك ولتأكيد ضرورة إنهاء الحصار[1] ولكن دون أي جدوى.

وفي حالة عسيرة ومزرية يعيش كافة سكان القطاع يتألمون ويعانون من الألم وقسوة العيش وظلم المجتمع الدولي من بعيد والجار من قريب ولا شيء تغير، وهو ما يشكل مخالفة صريحة للقانون بصفة عامة والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة لاسيما المادة 17 من اتفاقية جنيف الرابعة وبخاصة نصها على أن : "يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق، وكذا المادة 23 من نفس الاتفاقية : " على كل طرف من الأطراف المتعاقدة أن يكفل حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل والنفاس يخضع التزام الطرف المتعاقد بمنح حرية مرور الرسالات المذكورة في الفقرة المتقدمة..."

[1]– قناة فرانس 24 الموقع الرسمي: www. France 24.com/arabic ، تاريخ الدخول 26/03/2024.

المطلب الثاني: آثار الحصار على الحق في تقرير المصير

ذكر في السابق في التعريف بهذا الحق أنه يدور حول جانبين هما حرية اختيار المركز السياسي وحرية اختيار المركز الاقتصادي، وقد تم الحديث عن الآثار الناجمة عن الحصار على حرية اختيار المركز السياسي وذلك في معرض الحديث عن الحق في حرية التعبير والانتماء السياسي الذي يتطابق مع مفهوم اختيار المركز السياسي. فما هي الآثار المترتبة عن الحصار على الجانب الثاني الذي يدور حوله مفهوم تقرير المصير ويقصد به الجانب الاقتصادي؟

إن الحديث عن الجانب الاقتصادي حديث واسع لشمول هذا الأخير على أصعدة كثيرة للحياة اليومية للإنسان لذلك سنعمد إلى ذكر الأصعدة الأساسية والمرتبطة ارتباطا مباشرا مع الهدف المراد بحثه.

إن سكان قطاع غزة كانوا يعانون معاناة شديدة على كافة الأصعدة وذلك قبل العدوان الإسرائيلي" على القطاع من 27/12/2008 إلى 18/1/2009[1] الذي كانت آثاره مدمرة على سكان القطاع، نظرا للقوة الهائلة والمفرطة من جهة العدو، والحصار المطبق من جهة أخرى.

وقد اختصر مسؤول الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة المشهد في قطاع غزة بقوله: انطلق العدوان على غزة في 27 من ديسمبر 2008، بعد 18 شهرا من الحصار المطبق، الذي أضعف إمكانات الناس وأنهكهم وبالتالي لم يسمح لهم بالتحضير لمواجهة هذه الكارثة[2]. ومن جانب آخر وقبل الحرب على غزة بفترة وجيزة صدر تقرير عن منظمة الأغذية والزارعة (الفاو) حول تطوير أداة لقياس قدرة المجتمعات البشرية على التكيف مع الحروب ومقاومة الضغوط والصدمات في عالم متقلب. وقد تم تطوير هذا المفهوم من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية

[1]– حرب شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في 27/12/2008 واستمرت لمدة 23 يوما كانت لها الآثار المدمرة على كل شيء في القطاع ومن بين نتائجها استشهاد 1411 شهيدا ، موقع : . www.mezan.org/ar

[2]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الموقع الرسمي: تاريخ الدخول 2024/03/03 .

=110346http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=134&a

والزراعة وقسم الزراعة واقتصاد الموارد في جامعة فلورنسا في إيطاليا باستخدام بيانات من الأرض الفلسطينية المحتلة، وعندما سئل كبير الخبراء المشرف على البحث عن سبب اختيار غزة نموذجا قال: "يعيش الفلسطينيون تحت وطأة ضغوط شديدة منذ مدة طويلة، والجميع هناك مستضعفون. وعلى الرغم من ذلك، فإنهم مستمرون في العيش والعمل في ظل هذه الظروف؛ إنهم وبكل وضوح مجتمع صلب وقادر على التكيف [1].

ومن المفترض أن تعطي لأهل غزة الفرصة للملمة جراحهم وإعادة بناء وترميم ما تهدم من بيوت ومدارس ومستشفيات ومساجد وإصلاح مرافقهم الإنتاجية العامة والخاصة، وكل مرفق ضروري للحياة، إلا أن الحصار كان قائما قبل الحرب وهو مستمر بعد الحرب ولنا أن نتصور حجم المعاناة في غياب الحقوق الأساسية في الحياة !

وقد أوردت جريدة النهار اللبنانية تقريرا أعده علي الزين" وهو طبيب ومدير سابق لبرامج "اليونيسيف" في لبنان وخبير في شؤون الطوارئ بعنوان: "إحصائية حصار غزة بالأرقام الفعلية".[2]

حيث اشتمل التقرير على الأصعدة التالية:

1- على صعيد إعمار ما تهدم

ذكر في التقرير أن الآلاف من سكان غزة غير اللاجئين الحاصلين على مساعدات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجدون صعوبة في إعادة بناء وتأهيل منازلهم بسبب عدم تمكنهم من الحصول على كميات كافية من مواد البناء، وذلك بسبب الحظر المفروض على استيراد مواد البناء.

[1]- جريدة النهار اللبنانية: 21/02/2024

[2]- تقرير أعده الطبيب المذكور حول الآثار الناجمة عن الحصار على المرافق الحياتية المختلفة في قطاع غزة بعنوان "إحصائية حصار غزة بالأرقام الفعلية وقد نشرته جريدة النهار اللبنانية بتاريخ: 21/02/2024.

2- على صعيد العلاقات التجارية مع الخارج

إن غياب الواردات الرئيسية بما فيها المواد الأولية مقرونا بحظر الصادرات قد تسببا في تدهور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وأديا إلى فقدان حوالي 120 ألف منصب شغل، كما قامت قوات الاحتلال بإلغاء الكود الجمركي للقطاع ومنع رجال وهو ما يتسبب مباشرة في إعاقة عجلة التنمية الأعمال من الخروج للعالم الخارجي بصفة عامة[1].

3- أزمة السيولة المالية والمصرفية

أورد التقرير أن موظفي السلطة في القطاع وعددهم 65 ألف يعانون صعوبات بالغة في الحصول على رواتبهم. يقول "كريستيان "بريجر ممثل المفوضية الأوروبية في القدس: "عملياتنا الأساسية في غزة قائمة على النقود، فنحن نساعد السلطة الفلسطينية في رام الله على دفع الرواتب والمعاشات وتقوم المفوضية الأوروبية بتقديم دعم مالي لـ 24 ألف من الأسر المستضعفة عن طريق حساباتها المصرفية ولكن لا توجد أموال نقدية كافية في المصارف تسمح بتقديم تلك المبالغ"[2].

4- على صعيد مياه الشرب والصرف الصحي

يضيف التقرير المشار إليه أنفا، أنه وبسبب الدمار الذي أصاب محطات ضخ مياه الشرب والشبكات ومحطات تكرير المياه الآسنة وانقطاع الكهرباء، لا يزال 100 ألف شخص لا يحصلون على مياه الشرب إطلاقا ما دفعهم إلى البحث عنه بأي وسيلة، ونصف السكان يحصلون على مياه مالحة وملوثة وغير صالحة للشرب، كما أن توقف محطات التكرير جعل المياه المبتذلة تشكل بحيرات على امتداد الشاطئ لوثت المياه الجوفية والمزروعات.

وهذا الشأن ينطبق على جميع الجوانب والأصعدة الأخرى من صحة وبيئة وطاقة، والحديث في هذا طويل؛ لأنه وفي هذه اللحظات التي تكتب فيها هذه الأسطر ترد علينا مختلف

[1]- اللجنة الشعبية المقاومة الحصار موقع تاريخ الدخول: 09/02/2024

www.preegaza.ps.

[2]- جريدة النهار اللبنانية بتاريخ 21/02/2024.

المنظمات الإنسانية سواء الحكومية أو غير الحكومية وكذا المنظمات الدولية ووسائل الإعلام بتقارير جديدة عن حجم المأساة والمعاناة لإنسان القطاع ورغم كل ذلك يبقى الحصار وتستمر المعاناة.

وبغض النظر عما يقال هنا وهناك عن كون "إسرائيل" كيان فوق القانون، حيث أنها تمتلك هذه الفوقية بالقانون كذلك ؛ نظرا للفيتو الأمريكي الذي يستعمل ضد أي مشروع قرار يدين "إسرائيل". وقد غاب نتيجة لذلك الدور الفعلي للمنظمات العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، و القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف المتعلقة بهذا الشأن و المنظمات الإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية.

هذه الظروف جميعا منعت الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من حقه في تقرير مصيره وفق ما نصت عليه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

أولا: آثار الحصار على الحق في حرية التنقل والأمن

تؤكد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان أنه لكل فرد الحق في سلامة شخصه وحرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، وكذا يحق له أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه، فحق الإنسان في حرية التنقل والأمن على نفسه وماله وخصوصياته من الحقوق المسلم بها في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا: آثار الحصار على حرية التنقل

تعتبر المعابر في غزة المتنفس الوحيد لسكان القطاع في شتى المجالات، وهي السبيل الوحيد لحركة الأشخاص والبضائع، لكن السياسة "الإسرائيلية" القائمة على الحصار الخانق والإغلاق الدائم والمتكرر للمعابر كانت لها الآثار الكارثية على سكان القطاع من كل النواحي الحياتية.

فقد ذكر بيان صادر عن منظمة الصحة العالمية في 06/12/2007 [1].أن "إسرائيل" رفضت منح 713 مريضا من غزة تصاريح للخروج من القطاع للعلاج منذ جوان 2007 من أصل 4074 مريضا تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح سفر لأسباب طبية. وأضاف البيان لدى حديثه في نفس الموضوع أن نسبة الممنوعين من السفر إزدادت من10.7% إلى 22.9% في الفترة الممتدة بين يونيو وأكتوبر 2007[2].

كما ذكر الناطق باسم اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، رامي عبده في 19/05/2008" أن "إسرائيل" رفضت منح 1285 مريضا تصاريح بالخروج للعلاج خارج القطاع[3].

و أشار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقريره عن حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى إلى هذا الجانب حيث جاء في الصفحة الثالثة: وتتجلى أقرب صورة لهذه السلسلة المستمرة من السياسات في سياسة الحصار التي سبقت العمليات والتي ترقى في نظر البعثة إلى عقوبة جماعية تفرضها الحكومة "الإسرائيلية" عمدا على قطاع غزة، فعندما اندلعت العمليات كان قطاع غزة يخضع لنظام صارم من الإغلاق وتقييد حركة السكان والسلع والخدمات على مدى ثلاث سنوات تقريبا"[4].

و ذكرت وزارة الصحة الفلسطينية التابعة للحكومة المقالة بقطاع غزة وجود 450 مريضا بالسرطان يعانون إما بعدم السماح لهم بالسفر أو بسبب منع الدواء من الدخول من قبل "إسرائيل[5] كما ذكر رئيس القطاع الصحي بلجنة فك الحصار البرلمانية بالمجلس التشريعي الفلسطيني إلى وجود 70 حالة سرطان شهريا تحتاج إلى العلاج في الخارج، وأشار إلى وجود

[1]– معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي: تقرير معلومات، مس، ص 26

[2]– جريدة الأخبار اللبنانية: 07/12/2024.

[3]– اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار: www. Freegaza.ps

[4]– تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية عشر في البند السابع من جدول الأعمال بتاريخ 24/05/2024 تحت رقم: A/HRC/12/48) advance2)

[5]– معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي: ص 26

نحو 700 حالة مريض بالقلب شهريا، توفي منهم 75 لعدم تمكنهم من السفر للعلاج في المستشفيات "الإسرائيلية" أو المصرية[1].

كما يتهدد خطر الموت فئة كبيرة من أصحاب الأمراض الخطيرة والمزمنة في قطاع غزة جراء عدم تلقيهم العلاج بسبب عدم توفر الأدوية ومنعهم من السفر للعلاج، وقد أعلنت مصادر طبية في غزة في 03/06/2008 أن عدد ضحايا الحصار بلغ.178[2].

وحتى الحاج الفلسطيني لم يسلم من هذه المعاناة، حيث منع 2200 حاجا غزاويا من مغادرة القطاع و من العودة إليه إلا بعد جهود من الحكومة الفلسطينية المقالة و مصر و السعودية[3].

بالرغم من أن معبر رفح هو المعبر الوحيد المخصص لحركة الأفراد خارج القطاع و هو يقع على الحدود مع مصر، الأمر الذي يحمل مصر مسؤولية كبيرة فيما يتعرض له الجانب الإنساني في قطاع غزة سواء من الناحية القانونية أو على الأقل الإنسانية.

والملاحظ هنا أنه رغم الحالات المرضية المستعصية الخطيرة وبالرغم من ذلك يمنع هؤلاء المستضعفون من الخروج من وطنهم للعلاج، ولنا أن نتصور الحال بالنسبة للحركة العادية، فالإنسان في قطاع غزة سواء أكان ذكرا أم أنثى صغيرا أم كبيرا طالبا أو رجل أعمال لا يستطيعون العبور سواء إلى مصر عبر معبر رفح أو إلى "إسرائيل" عبر المعابر الأخرى إلا بعد جهد جهيد، بل ويصل الحد بالإنسان الفلسطيني الراغب في الخروج من القطاع إلى الانتظار لأيام وأسابيع وفي بعض الأحيان شهورا حتى يفلح بفرصة لمغادرة القطاع، وهذه الحال منافية ومخالفة تماما لما هو مقرر في قوانين حقوق الإنسان العالمية و الإقليمية والداخلية السابق ذكرها في الفصل الثاني بخصوص حق التنقل.

---

[1]– جريدة الأيام الفلسطينية: 19/05/2024.

[2]– اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار الموقع الرسمي:

www.preegaza.ps.

[3]– جريدة السفير اللبنانية: 25/01/2024

ثالثا: آثار الحصار على الحق في الأمن

عندما يخاف الإنسان على نفسه الهلاك بسبب الجوع أو عدم توفر العلاج أوالبرد أو إنعدام أو انقطاع الكهرباء فهو غياب الأمن.

وعندما يخاف الإنسان على نفسه الهلاك بسبب انعدام النقل أو رصاصة طائشة أو بسبب القصف العشوائي فهو غياب الأمن.

فكيف هي الظروف الأمنية التي يعيشها سكان القطاع ؟

في تقرير مفصل صدر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان [1] في 31/12/2009 حول الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بسكان قطاع غزة جراء الاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة خلال عام ،2009، حيث جاء التقرير في شكل إحصائي ليبين بالأرقام هذه الخسائر.

وفيما يلي بعض العينات التي وردت في التقرير، ونعرضها في ثلاثة جداول.

أولا: جدول يبين شهداء 2009 ومن سقطوا خلال عملية الرصاص المصبوب. [2]

لم تسلم أي شريحة سكانية في القطاع من القتل، سواء من حيث الجنس أو العمر أو الصفة المدنية أو العسكرية، والجدول التالي يبين ذلك:

[1]– مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة فلسطينية غير حكومية، تتخذ من مخيم جباليا للاجئين مقرا رئيسا وتكرس جل عملها لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للمزيد انظر الموقع الرسمي : www.mezan.org/ar .

[2]– مركز الميزان لحقوق الإنسان: تقرير حول الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بسكان قطاع غزة جراء الاعتداءات المتكررة "للإسرائيليين" بتاريخ 31/04/2024 موقع: تاريخ الدخول: 11/02/2024

توزيع الشهداء العام 2024 مدة 6 اشهر من الحرب _مختلف الشرائح	العدد الكلي للشهداء	شهداء عملية الطوفان الاقصى
عدد الشهداء الأطفال	4500	317
عدد الشهداء النساء	104	103
عدد شهداء المقاومة	242	224
عدد شهداء الشرطة	04	04
عدد الشهداء المدنيين	815	789
عدد الشهداء نتيجة الاغتيال	14	24
عدد الشهداء الكلي	1567	1017

فالجدول السابق يبين بالأرقام الدقيقة حجم الخسائر البشرية بين سكان القطاع من مختلف الفئات العمرية المدنية والعسكرية خلال عام 2009 حيث يسقط الشهداء شهريا.

1- جدول يبين توزيع الشهداء حسب الشهر [1]

خلال عملية الرصاص المصبوب [2].سقط ما نسبته 95% من الشهداء الذين استشهدوا خلال عام 2009، وهذا لا يعني أن الاعتداءات "الإسرائيلية" قد توقفت بعد الحرب المدمرة بل قد استمرت "إسرائيل" في الانتهاكات والاعتداءات والجدول التالي يبين ذلك.

السنة	الشهر	عدد الشهداء
2024/2023	جانفي	1005
	فيفري	157
	مارس	354
	أفريل	412
	ماي	780
	جوان	1020

والمتأمل للجدول يجد أن هناك شهداء في كل شهر وهو ما يبين حقيقة أن سكان القطاع يعانون الخوف على حياتهم على مدار السنة مما يؤكد ويوثق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في القطاع ومدى الاستهتار "الإسرائيلي" من جهة والصمت الدولي والإقليمي والعربي والإسلامي من جهة أخرى.

يتبين مما سبق ذكره أن الحق في الأمن يقتضي توفير كل ما هو ضروري لحياة الإنسان ، ويكون هناك خطر في حال انعدامه؛ لذلك فإن الأمن كحق من حقوق الإنسان الأساسية لا يعني فقط الأمان من القتل المباشر، بل يشمل كل ضروريات الحياة ، والتي بدونها

[1]- مركز الميزان لحقوق الإنسان: التقرير السابق، ص3.

[2]- الرصاص المصبوب هو الاسم الذي أطلقه الاحتلال الإسرائيلي" على علوانه الأخير على قطاع غزة في الفترة الممتدة من 07/09/2023 الى 06/06/2024.

أو بنقصها تصبح في خطر كالغذاء والماء واللباس والمسكن والدواء والنقل والطاقة... إلخ؛ وهذه جميعا غير متوفرة في قطاع غزة.

لذلك فإن الأمن فيها منعدم لما سببه الحصار من صعوبات على كل نواحي الحياة والاعتداءات الإسرائيلية التي أصبحت من عادات سكان القطاع اليومية؛ وفي كل ذلك مخالفة للقانون الدولي الإنساني بإعتبار غزة إقليما تحت الاحتلال العسكري يعيش ظروف حرب مستمرة.

المبحث الثاني: آثار الحصار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في هذا المبحث سنتناول مدى تأثر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب الحصار وما مدى خطورة ذلك على حقوق الإنسان في قطاع غزة.

المطلب الأول : آثار الحصار على الحق في التعليم

يعاني قطاع التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة صعوبات جمة، بسبب ستة عقود من الاحتلال والقهر من جهة، والحصار المطبق منذ جوان 2007، من الجهة الأخرى.

ومعاناة هذا القطاع لا تتركز في جانب معين كالنقص في التأطير أو الهياكل التعليمية، بل تعدت كل الحدود فوصلت إلى ذروة الانسداد خاصة بعد الحرب الأخيرة على غزة في الفترة بين 27/12/2023 و 18/02/2024 ، التي كانت آثارها تدميرية إلى حد لا يتصوره إنسان ؛ إذ أنه مع بدء الحرب بدأت التقارير التي تعدها الجهات المختصة في الصدور سواء عن الحالة ما قبل أم أثناء الحرب، أي وكأن الحرب قد أوجدت السند القانوني لحتمية البحث والتقصي في شأن الانتهاكات "الإسرائيلية" والوضعية التي آلت إليها حقوق الإنسان في القطاع.

ومن آثار الحصار على قطاع التعليم ما يلي:

أولا: الآثار المباشرة على قطاع التعليم

ورد في تقرير أعدته دائرة الإعلام التربوي الفلسطينية تحت عنوان "آثار الاحتلال التدميرية على العملية التعليمية خلال عام 2008، ونشرته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على موقعها الرسمي على الانترنت بتاريخ 09/02/2010 ما يوضح المعاناة التي يعانيها قطاع التعليم في غزة نورد منه ما يلي: [1].

[1]– اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار موقع

http://www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjVnyyumluljfxPKNuunzXk RpKQNzIwQ3 TTGG

تاريخ الدخول: 09/02/2024.

1- في عام 2008 فقدت الأسرة التربوية أكثر من 40 طالبا وطالبة، 33 منهم من قطاع غزة وحده.

2- إصابة أكثر من 80 طالبا بجروح مختلفة، بعضها أحدث إعاقات دائمة انعكست سلبا على الأداء التعليمي.

3- تعرض أكثر من 10 مدارس لعمليات اقتحام ومداهمة وإطلاق قنابل الغاز.

4- أدت الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة إلى تعطل الدوام في 100 مدرسة الأمر الذي سبب في تأخر وصل إلى 150 يوما دراسيا".

5-اعتقلت قوات الاحتلال 180 تلميذا من مختلف الأطوار، و60 طالبا جامعيا و 18 معلما ومدير مدرسة وموظفا مما أرهق الأسرة التربوية وظهور مشاكل نفسية مختلفة على الطلبة مثل تأكد حالة الكسل والإحباط أو اللامبالاة أحيانا بسبب ترسخ فكرة عدم القدرة على التنقل أو الإنتاج أو ممارسة الحياة الاجتماعية، مما يمكن اعتباره من معوقات التنمية.كما أن سياسة الحصار و الإغلاق خلفت آثارا بليغة يمكن ترجمتها في انتشار المشاكل النفسية والسلوكية لدى الأطفال، والتي أخذت منحى متصاعدا بارتفاع حدة العنف داخل المدارس، سواء بين الطلبة أنفسهم أو بينهم وبين معلميهم.

ثانيا : الآثار غير المباشرة على قطاع التعليم و طباعة الكتب

خلال عام 2009 أعد مركز الميزان لحقوق الإنسان تقريرا إحصائيا حول الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بسكان القطاع جراء الاعتداءات الإسرائيلية المذكورة نورد منها بعض الإحصائيات التي تبين عدم الإلتحاق والتسرب بين الطلبة خلال عام 2009؛ وذلك وفق الجدول التالي و الذي يبين حالتي عدم الالتحاق والتسرب خلال عام 2009. [1]

[1]- مركز الميزان لحقوق الإنسان، التقرير السابق، ص 9.

الالتحاق بمقاعد الدراسة	العدد	النسبة %
أ تمت التعليم بنجاح	252 تلميذ	23.75%
لم يلتحق بعد	61 تلميذ	05.75%
متسربة	379 تلميذ	35.72%
ملتحقة حاليا	369 تلميذ	34.78%
المجموع	1061 تلميذ	100%

والجدول يبين عينة تتكون من 1061 تلميذا تمت دراستها وخلصت تلك الدراسة إلى أن هؤلاء التلاميذ انقطع منهم 61 تلميذا، أي ما نسبته 05.75 % من العينة، وتسرب 379 تلميذا أي ما نسبته 35.72% من العينة وذلك نتيجة الأوضاع الصعبة التي يعانيها سكان القطاع كافة وانعكاساتها السلبية على الظروف المعيشية اليومية.

ثالثا: الآثار المترتبة عن الانقطاع في الكهرباء

مشكلة الانقطاع في الكهرباء كان لها ومازال دور كبير في إرهاق المجتمع الغزاوي بصفة عامة ؛ فلم يسلم منها أحد نظرا لما للكهرباء من أهمية بالغة في السير الحسن لجوانب الحياة المختلفة.

و قد كان لهذه المشكلة دور كبير في إرهاق الطلبة نفسيا وصحيا أثناء الدراسة، كما برزت مشكلة توفير الكتب وورق الطباعة والمستلزمات الضرورية لطلبة المدارس في القطاع.

ولما كانت "إسرائيل" تستهدف طلبة المدارس والمدرسين عبر عمليات القصف المباغتة والتي ينتج عنها إما الاستشهاد أو الإصابة، فقد أدى ذلك إلى حرمان الطلبة من حقهم في التعلم، وانعكس ذلك على عدة مظاهر ونتائج سلبية على الطفل الفلسطيني، ومن بينها:

1- زيادة معدلات الغياب عن المدرسة.

2- انخفاض معدلات النجاح والنسب التحصيلية.

رابعا: أثر الحصار على مشاريع البناء

أوردت "الأونروا – منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين[1]. في معرض حديثها عن اثر إغلاق المعابر الحصار) على مدارس الوكالة في غزة أن العمل لا يزال متوقفا في مشاريع البناء التي تقوم بها الوكالة وهيئات الأمم المتحدة بسبب قلة المواد. الفرع الخامس : أثر الحصار على طباعة الكتب المدرسية.

وأكدت الوكالة حدوث تأخير امتد لشهور بالنسبة لاستيراد الورق اللازم لطباعة الكتب المدرسية للوكالة، وكذا الطباشير والدفاتر بينما تأخر وصول الكتب المتعلقة بحقوق الإنسان إلى 8 أشهر.

نخلص في الأخير إلى أن هذه المعاناة والويلات والآثار السلبية على بنية قطاع التعليم في غزة، تشكل بالجملة انتهاكا صارخا للقوانين والأعراف الدولية، التي تنص على ضرورة احترام حقوق الأطفال والمجتمع في التعلم والتعليم.

[1]- في أعقاب الصراع العربي "الإسرائيلي" عام 1948، تأسست الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (رابعا) في 8 من كانون الأول 1949 لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الوكالة عملياتها الميدانية في الأول من مايو 1950، لكن وفي غياب حل لمشكل اللاجئين الفلسطينيين تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتجديد المتكرر للأونروا ويمتد أخر تجديد – من حزيران 2012، و تنفق الأونروا 50 بالمائة من ميزانيتها التي تأتي أساسا من التبرعات على القطاع التعليمي. ولمزيد من الإطلاع الموقع الرسمي للأونروا : www.unrwa.org.

المطلب الثاني: آثار الحصار على الحق في العمل والعيش في بيئة نظيفة

لم يترك الحصار حقا من حقوق الإنسان في غزة إلا وارتكب في حقه انتهاكا فما هو الحال بالنسبة للحق في العمل والعيش في بيئة نظيفة ؟

أولا: آثار الحصار على الحق في العمل

أورد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في سلسلته "التقرير الاستراتيجي لسنة 2008 [1] جملة من الإحصائيات حول واقع العمل والبطالة ومستوى المعيشة في قطاع غزة ما يلي[2] :

1- بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال سنة 2007، 34.5% منها 55.7 في قطاع غزة في حين أن 57.3% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني منها 76.9% في قطاع غزة، وهي ظروف لا محالة نتجت عن سياسة الحصار المطبق.

2- هناك عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين يعملون داخل "إسرائيل" بشكل غير قانوني ودون الحصول على تصاريح عمل، حيث تشير بعض الأرقام إلى وجود أكثر من 50 ألف عامل فلسطيني يعملون في الداخل داخل إسرائيل"، في معظم الأحوال يتم استغلال وضعهم غير القانوني لابتزازهم والتهرب من دفع حقوقهم وأجورهم.

3- خلال سنة 2008 بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة 41.3% ، منها 38.1% بقطاع غزة؛ أما البطالة فقد بلغت نسبتها في القطاع 40.6% وهي نسبة تقارب النصف من العدد الإجمالي لليد العاملة.

[1]- تم التعريف به في السابق

[2]- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني سنة 2008، الطبعة الأولى (2009م، 1430هـ)، ص: 328

4- جاء عن الأونروا في حديثها عن أثر إغلاق المعابر على غزة أنه وبشكل جوهري فإن الإغلاق يعني بأن الكثير من آباء طلاب المدارس التابعة للوكالة عاطلون عن العمل مما أدى إلى التسبب في وجود طلاب يعانون من الفقر والجوع في الفصول الدراسية"[1].

5- قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقرير له نشر بتاريخ 12/04/2010/ أن نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت 38.6، تتوزع بواقع 3. 37 % بين الذكور مقابل 8 45 للإناث في عام 2009 [2].

6- حذر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن استمرار عزل القطاع أدى إلى فقدان آلاف العمال لأعمالهم، كما أشار التقرير إلى أن مستوى البطالة وصل إلى 37.6% في القطاع من الربع الثالث من العام 2007، كما ارتفعت معدلات الفقر بشكل كبير حيث أن 8 عائلات من 10 عائلات تعيش تحت خط الفقر البالغ 594 دولارا[3].

7- جاء في تقرير إحصائي للجنة الشعبية لمواجهة الحصار أن 140 ألف عامل تعطلوا عن العمل جراء إغلاق المعابر والحصار المستمر على غزة منذ عامين، كما أن 80% من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر وأن معدل البطالة قد بلغ 65%[4].

8- جاء في الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي لسنة 2009 أن نسبة البطالة في قطاع غزة ارتفعت من 40.6 سنة 2008 إلى 42.3% سنة 2009[5].

---

[1]- الأونروا الموقع الرسمي: www.unrwa.org ، بتاريخ : نوفمبر 2008

[2]- قناة المنار بتاريخ 21/04/2024، الموقع الرسمي للقناة:

.lb/newssite/NewsDetails.aspx?id=134341&language=a

[3]- تقرير معلومات (1): معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 17، 18.

[4]- قناة الجزيرة موقع www.aljazeera.net/NR،

تاريخ الدخول: 30/02/2024.

www.almanar.com.

[5]- محسن محمد صالح: الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1،2010، ص 29.

وخلاصة القول أن الحصار لم يترك حقا من حقوق الإنسان في الحياة في غزة إلا وارتكب في حقه انتهاكا، وها هو حق الإنسان في العمل يأخذ قسمته. "فالإسرائيليون" لم يكفهم الاحتلال وما سببه من ملايين اللاجئين المشردين بل عمد إلى تجفيف منابع القوت والعمل ليزيد من معاناة سكان القطاع وهو ما يعتبر انتهاكا صريحا للنصوص القانونية المتعلقة بحق الإنسان في العمل والتي تم ذكرها في الفصل الثاني.

ثانيا: آثار الحصار على الحق في البيئة النظيفة

مع التطور الحاصل على الأرض والوتيرة المتسارعة له، بدأت مشاكل خطيرة تطفو على الساحة العالمية تهدد حياة الكائنات الحية جميعا، مما حذا بالدول والمنظمات إلى السعي الحثيث للمحافظة على البيئة باعتبارها الوسط الطبيعي للحياة، عقدت مؤتمرات دولية من أجل سلامة البيئة، كاتفاق كيوتو الذي تم ذكره فيما سبق، وعدت القوانين الدولية الحديثة الحق في بيئة نظيفة من الحقوق الأساسية للإنسان المعاصر.

فما هو الحال بالنسبة لهذا الحق في قطاع غزة؟

تذكر التقارير الواردة من القطاع وكذا البحوث التي تجري هناك حول سلامة البيئة وفق المعايير المعمول بها عالميا، أن الوضع البيئي في غزة ينذر بحدوث كوارث في المستقبل وخاصة بعد الحرب الأخيرة على القطاع والتي ألقيت فيها آلاف الأطنان من القنابل التي تحوي مواد سامة.

ففي سؤال طرح على المفوض العام للأونروا على قناة الجزيرة بتاريخ: 30/12/2009[1] حول تقرير شارك فيه علماء إيطاليون حول حجم الأضرار البيئية التي تحدث الآن في غزة حول عدم صلاحية المياه وتلوث الأراضي الزراعية وتشوهات في المواليد، أجاب المفوض

[1]– قناة الجزيرة موقع تاريخ الدخول: 30/02/2024.

www.aljazeera.net/NR

تاريخ الدخول: 30/02/2024.

قائلا: "...هذه لها آثار كارثية على شعب غزة وهي تؤثر في الجميع ويجب أن يصحو ضمير العالم حول هذه الأمور ليفعل شيئا تجاهها ويمارس الضغوط لتصحيح هذه الأوضاع، هذا ليس فقط احتلال، بل هناك إغلاقا شديدا أيضا ولا نستطيع أن نحصل على الأمور التي يمكن أن تخفف من بعض هذه الأوضاع"[1].

فهذا إقرار صريح من الأمم المتحدة بمدى الحالة الكارثية للبيئة في قطاع غزة بسبب ما خلفته الحرب من جهة، والجهة الأصعب كما اعترف المفوض هو عدم وجود القدرة على الحركة لإصلاح ما أفسده العدو بسبب الحصار الشديد.

وفي السياق ذاته، أوردت مجلة آفاق البيئة والتنمية في عددها الأول الصادر في شهر مارس 2008 موضوعا حول الكارثة البيئية في غزة. حيث قال مدير إدارة البيئة والصحة في بلدية غزة: "إن المواد والمتفجرات التي يستخدمها الاحتلال "الإسرائيلي" في قصفه واستهدافه لأبناء شعبنا في قطاع غزة، تحتوي على مواد كيماوية خطيرة تبقى بين المباني مما يعرض الإنسان والتربة إلى المزيد من التلوث إضافة إلى إن هذه المواد ترشح إلى باطن الأرض وتهدد الخزان الجوفي المائي"[2].

ومن جانب آخر من جوانب الأضرار المحدقة بسكان غزة بسبب التلوث البيئي هناك مشكلة الصرف الصحي، حيث تسبب توقف مشاريع البنية التحتية جراء رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي" إدخال المواد الخام لاستكمال هذه المشاريع ومعالجة وتصريف مياه الصرف الصحي في تردى الوضع البيئي والحياتي لسكان القطاع.

وفي تقرير أعدته قناة الجزيرة [3] بتاريخ 16/12/2008 أشار إلى الخشية من وقوع كارثة إنسانية وبيئية خطيرة بفعل تشرب المياه العادمة وتضرر المناطق الزراعية والسكنية

[1]– قناة الجزيرة برنامج بلا حدود بتاريخ 30/12/2024، موقع: www.Aljazeera.net.

[2]– مجلة الكترونية شهرية فلسطينية تصدر عن مركز العمل التنموي معاء الموقع الرسمي:
www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue1/main_topic2/topic2.htm

[3]– الجزيرة موقع : تاريخ الدخول: 31/03/2024
=1164143www.aljazeera.net/News/archive/archive? ArchiveId

المجاورة لها بفعل استمرار ضخ مياه الصرف غير المعالجة صوب أحواض التجميع المؤقتة التي حفرت في شمال وجنوب غرب القطاع للتغلب على المشكلة. كما أبدى أهالي بعض المناطق القريبة من شاطئ البحر تخوفهم الشديد من خطر فيضان تلك الأحواض وغرق مناطقهم الزراعية والسكنية بالكامل على غرار فيضان أحواض الصرف الصحي المجاورة لقرية أم النصر شمال القطاع عام 2007 والذي أودى بحياة 5 مواطنين وإصابة وتشريد المئات[1].

وخلاصة القول أن سكان القطاع لم يسلموا من أي خطر، فهم عرضة لكل المخاوف والأخطار والأمراض بسبب واحد وهو استمرار الحصار وغلق المعابر وعدم النجاح بإدخال المواد اللازمة لسير الحياة ولو بأبسط أشكالها، وهو ما يعتبر في حقيقة الأمر انتهاكا صارخا لحق الإنسان الغزاوي في بيئة نظيفة وفقا للشرعة الدولية لحقوق الإنسان وخاصة المادة 12 فقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثا: آثار الحصار على بعض الحقوق الخاصة بالمرأة والطفل

كما ذكر في السابق، فإن هناك خصوصية تحيط بهاتين الحالتين، فالأولى بحكم البيولوجيا والثانية بحكم الضعف الجسدي والقصور العقلي لذلك كانت لهما حقوقا خاصة بهما دون سواهما.

فكيف هي حالة تلك الحقوق في ظل الحصار المطبق ؟

1- آثار الحصار على الحقوق الخاصة بالمرأة.

قالت إحدى النساء الفلسطينيات في حديث لصحيفة فلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة أنه: "في الوقت الذي تبحث فيه نساء العالم عن آليات جديدة للنهوض بواقع المرأة، فإن نساء غزة بالتحديد أصبحن بحاجة إلى أدوات تقليدية وقديمة للتكيف مع ظروف الحصار

تاريخ الدخول: 31/03/2024

[1]- الجزيرة موقع : تاريخ الدخول:2024/05/10

=1164143www.aljazeera.net/News/archive/archive? ArchiveId

وانقطاع التيار الكهربائي، وقلة الموارد الأولية وهذا بالطبع يحتاج إلى ساعات إضافية من العمل المنزلي، والمسؤولية الوظيفية"[1].

وأضافت أخرى قائلة: "بت لا أعرف في أي يوم نحن لا يهمني إلا سلامة ابني".

أما الثالثة، وهي أم لثلاثة أسرى لم ترهم منذ ثمانية أشهر فقالت: " عندما تشتاق المرأة الفلسطينية لأولادها لا تملك إلا رؤيتهم في الصورة"[2].

في هذه التصريحات الثلاث ولو كانت مقتضبة إلا أنها تبرز حقيقة المعاناة التي تعيشها المرأة الفلسطينية عامة والغزاوية خاصة، ولكن الإشكالية الأساسية في التعرض لهذه الحقوق المضمونة في الاتفاقيات الخاصة بهذا الشأن، أن المرأة الفلسطينية لا تكمن معاناتها في حرمانها من حقوقها بسبب التمييز بينها وبين الرجل وهي المرجعية التي بنيت عليها الاتفاقيات، بل السبب في ممارسات الاحتلال الذي لم يميز بين رجل وامرأة وطفل. لذلك كان العنوان هو "الحقوق الخاصة" والتي نقصد بها حقوقها أثناء الحمل وفي فترة الرضاع، لأن المرأة في هاتين المرحلتين في أمس الحاجة إلى رعاية خاصة لكونها تعيش مرحلة ضعف شديدة جدا.

أ- آثار الحصار على حقوق المرأة أثناء الحمل.

كما هو معروف ومعلوم بالعادة، فإن المرأة في هذه المرحلة تكون بحاجة إلى رعاية خاصة، لأنها مرحلة تستوجب توفير حاجيات كثيرة وزائدة عن المعتاد مثل:

- الرعاية الصحية المتواصلة والأدوية للمحافظة على سلامتها وسلامة جنينها.
- تنوع الغذاء بما يكفي لصحتها وصحة جنينها.
- القسط الكافي من الراحة لتجنب الانعكاسات السلبية على صحتها وصحة جنينها وتجنب سقوط الجنين بسبب الإرهاق والعمل المجهد المتواصل.

[1]- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال "الإسرائيلي"، ط1، 2008، ص 20.

[2]- صحيفة المستقبل اللبنانية: 09/03/2024

لكن الحقيقة هنا تستنتج بالمنطق المجرد وذلك انطلاقا من الحالة الصحية والظروف الإنسانية القاسية في القطاع لأن ما ذكر في السابق من المعاناة يسري على جميع سكان القطاع، ومنهم المرأة وهذه بعض الاستنتاجات المنطقية:

– نقص الدواء يسبب معاناة المرأة الحامل.

– نقص الغذاء وندرته وعدم تنوعه يشكل خطرا على المرأة الحامل ويسبب لها معاناة إضافية.

– انقطاع الكهرباء ينعكس سلبا على المرأة الحامل نظرا لما لهذه الطاقة من أهمية بالغة في تشغيل العديد من الآلات المنزلية التي تكون عونا للمرأة في عملها المنزلي.

– عدم توفر الوقود أو نقصه سيتسبب في زيادة معاناة المرأة الحامل في حال رغبتها في التنقل.

– بحكم عاطفة الأمومة، فإن مرض أولادها ومعاناتهم بسبب مشاكل الحصار سينعكس مما لا شك فيه سلبا على الناحية النفسية للمرأة عامة والحامل خاصة مما يزيد من معاناتها.

– الإجهاض : فقد تسببت الغارات الوهمية الإسرائيلية في إجهاض العديد من النساء في القطاع[1].

وقد أكدت على خصوصية هذه الحالة بالنسبة للمرأة المادة (16) من اتفاقيات جنيف الرابعة، فأكدت على حق الرعاية والحماية للنساء خاصة المرضى والحوامل، فنصت على أن يكون الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين.

ونستنتج مما سبق أن هناك تعد واضح على حق المرأة الحامل في عناية وحماية خاصتين أثناء الحمل، وهو تعد يستوجب تحميل المسؤولية للطرف "الإسرائيلي" باعتباره المسؤول المباشر عن هذه الانتهاكات وذلك وفقا لمواد اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بهذا الشأن.

[1]– جريدة الأيام الفلسطينية، موقع: www.al-ayyam.com تاريخ الدخول: 10 أفريل 2010.

ب- آثار الحصار على حقوق المرأة النفساء.

جاء النص صريحا على هذا الحق في المادة (21) من اتفاقية جنيف الرابعة بقولها: "يجب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرض والمدنيين والعجزة والنساء النفاس".

لكن حال المرأة الفلسطينية بصفة عامة بعكس ذلك تماما، وهو ما تؤكده إحدى النساء الأسيرات المحررات بقولها: "نقلت إلى سجن المجدل ولم أكن أعرف أنني حامل ... عندما ذهبت للولادة بالسجن كنت مقيدة الأيدي والأرجل، واعترضت الطبيبة على تقييدي... ثم فك أرجلي وربطت يداي بالسرير، بالإضافة إلى المعاناة النفسية حيث لا يوجد أحد من أهلي معي، كما أن إدارة السجن رفضت أن تبلغ الصليب الأحمر ليقوم هو بإبلاغهم (الأهل) وبعد مخاض عسير أنجبت الطفلة حنين.. [1].

ولو أن هذه الحالة حدثت في الضفة الغربية المحتلة إلا أنها تعكس مدى معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال والحصار الإسرائيليين" بصفة عامة.

وتستمر معاناة الحامل إلى ما بعد الولادة، حيث يعاد تقييدها بالسلاسل في السرير الذي ترقد عليه، ويعامل مولودها الجديد كأسير، لا كطفل رضيع يحتاج إلى توفير رعاية خاصة، وتقتحم غرفهن ويتم رشهن بالغاز أو المياه الباردة وفي أحيان أخرى تعاقب الأسيرات على بكاء الأطفال وصراخهم [2].

كما أن هناك حالة فريدة من نوعها في العالم وهي الوضع (الولادة) على الحواجز الإسرائيلية، حيث أشار تقرير رفعته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتاريخ 23/02/2007[3] إلى أن الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 شهدت تسجيل 69 حالة من

[1]- معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، حسن البخيص ومن معه، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2008، . ص .39.

[2]- معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 39.

[3]- المفوضة السامية لحقوق الإنسان، مسألة الفلسطينيات الحوامل اللاتي يلدن على نقاط التفتيش "الإسرائيلية"، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة،A/HRC/57/4، بتاريخ 23/02/204.

حالات النساء الفلسطينيات الحوامل اللاتي ولدن على نقاط التفتيش "الإسرائيلية" وفقا لبيانات مركز المعلومات الصحية التابع لوزارة الصحة الفلسطينية.

يذكر هنا أن الحرب الأخيرة على غزة قد خلفت استشهاد 111 امرأة وهو رقم جد مرتفع بالنظر إلى العدد الكلي للمدنيين الذين استشهدوا.

ونخلص إلى أن معاناة المرأة الحامل و النفساء في فلسطين بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة تزداد شدة وسوءا يوما بعد يوم وهي نتيجة حتمية لاستمرار الاحتلال والحصار وهو ما يشكل تعديا صريحا على قواعد القانون الدولي الإنساني لاسيما المادة21 من اتفاقية جنيف الرابعة.

2- آثار الحصار على الحقوق الخاصة بالطفل

في تقريره السنوي عن الطفولة الصادر في جوان ،2007، أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما في منتصف 2007 بلغ نحو 2.1 مليون طفل ويشكلون ما نسبته 52.2% من مجموع سكان الضفة والقطاع، ويتوزع هؤلاء الأطفال على الفئات العمرية كالتالي:

1- فئة 0-4 سنوات 17% .

2- فئة 5-9 سنوات 15.4%.

3- فئة 10-14 سنة 13% .

4 - فئة 15-17 سنة 6.8% [1].

فالإحصائيات السابقة تبين أن نسبة الطفولة تمثل أعلى نسبة في المجتمع الفلسطيني.

فما هي آثار الحصار على الحقوق الخاصة بالأطفال؟

تتمثل الحقوق الخاصة للأطفال في الجوانب الآتية:

1- الصحة: وفي هذا الجانب تتناول كل من الصحة الجسمية والصحة النفسية.

[1]- معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، إعداد أحمد الحيلة ومن معه، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ،لبنان ،ط1، 2008، 1429هـ ، ص 13

أ- **الصحة الجسمية** سبب الحصار وإغلاق المعابر معاناة كبيرة لأطفال غزة من الناحية الصحية، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى منع دخول المواد والمستلزمات الطبية المختلفة.

وقد أشار تقرير إحصائي أصدرته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار[1] إلى مجموعة من الحقائق المأساوية التي يعيشها القطاع الصحي بصفة عامة في غزة ومدى تأثر الأطفال من ذلك، حيث أورد أن:

- المستشفيات تعاني من النقص الحاد في الأدوية الأساسية حيث بلغ هذا النقص 40% من الأصناف.

- وجود نقص في المستهلكات الطبية التي تشمل لوازم الغيار والتي تعطل الأجهزة بشكل كامل، ومنها أجهزة قياس نسبة الغازات في الدم اللازمة للعناية المركزة لحضانات الأطفال.

- وجود نقص حاد في التطعيمات اللازمة للأطفال، مما يتسبب في نقص المناعة وانتشار الأمراض.

ومن جانب آخر أورد نفس التقرير أن 60% من أطفال غزة مصابون بمرض فقر الدم، كما أن ثلث ضحايا الحصار من الأطفال.

ب- **الصحة النفسية:** جاء في تقرير لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني أن الأطفال الفلسطينيين تعرضوا لظروف صعبة جراء سياسات الاحتلال متمثلة في:

- مشاهدة أعمال عنف من تخويف وإرهاب أو قتل شخص على صلة به.
- تعرض الطفل للإصابة بالعيارات النارية، والإعاقات الجسدية الناتجة عن تلك الإصابات.
- فقدان أحد الوالدين عن طريق القتل أو الاعتقال.
- هدم البيوت وفقدان المأوى وبالتالي التشريد القسري.

[1]- التقرير أوردته قناة الجزيرة على موقعها:

www.aljazeera.net/NR/exeres/A402D026-4E54-4CE1-ADSB-2702B3DC1E82.htm?wbc_purpose=Basic_C

تاريخ الدخول: 24/04/2024.

- التعرض للقصف المتكرر، وإطلاق النار في الليل والنهار.

هذه الظروف الصعبة التي عاناها ويعانيها الطفل الفلسطيني أنتجت عنده مظاهر نفسية تتمثل في:

- القلق والخوف والتوتر الزائد.
- التشتت وقلة الانتباه وعدم التركيز.
- الاضطراب والحزن والاكتئاب.
- ضعف الذاكرة والنسيان.
- الحركة الزائدة والعنف مع الآخرين.
- الاستيقاظ المفزع ورؤية الكوابيس.
- التمرد وعدم الطاعة والبقاء بجانب الكبار لعدم شعورهم بالأمان [1].

وهي مظاهر تدل حقيقة على مدى معاناة الطفل الفلسطيني بشكل عام من سياسات الاحتلال الإسرائيلي".

2- الغذاء

بسبب الإغلاق المتكرر والدائم لمعابر قطاع غزة والحصار المطبق عليه، نقصت المواد الغذائية بصفة عامة، وقد تم الحديث عن ذلك فيما سبق، وقد كان لهذا النقص انعكاسات كبيرة على صحة الأطفال بحكم وضعهم الضعيف.

ذكر في تقرير للجنة الشعبية لمواجهة (4) الحصار أن 60% من أطفال القطاع يعانون سوء التغذية وما يرافقه من أمراض كثيرة[2]. ، و 35% من ضحايا الحصار من الأطفال ، كما أن هناك نقص كبير في الحليب ومشتقاته، مما انعكس سلبا على النمو الطبيعي للرضع وظهور عاهات عليهم.

[1]- معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، م س ، ص 54/55.

[2]- تقرير للجنة الشعبية لمواجهة الحصار نشر على موقع جريدة الأيام الفلسطينية: تاريخ الدخول : 24/04/2024 www.al-ayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=137366&date=4/5/2010

3- التعليم

تأثر حق الطفل في التعلم في قطاع غزة تأثرا واضحا وذلك بالنظر إلى جملة من الحقائق الواردة من هناك نذكر منها:

- تعرض أكثر من 10 مدارس لعمليات اقتحام ومداهمة وإطلاق قنابل الغاز.
- اعتقال 180 طالبا مدرسيا خلال 2009.
- اعتقال 18 معلما ومدير مدرسة خلال 2009.
- انقطاع 61 تلميذا عن الدراسة خلال 2009.
- تسرب 379 تلميذا خلال عام 2009[1].

وهذه الحقائق تؤكد بصورة قطعية الحالة المزرية واللا إنسانية التي يرزح فيها الطفل الفلسطيني ومدى تأثر حق الطفل في التعلم وآثاره السلبية على حياته المستقبلية الأمر الذي يعتبر منافيا للشرعة الدولية لحقوق الإنسان وبخاصة اتفاقية حقوق الطفل والتي تم إيرادها في الفصل الثاني.

4- العمالة

يعرف صندوق الأمم المتحدة للأطفال Unicef عمالة الأطفال على أنها [2] :

كل عمل ضار بصحة الطفل أو بنموه أو رفاهيته ، بحيث تستثنى تلك الأعمال النافعة التي تتناسب مع أعمارهم والتي تساعد على تطورهم الجسماني والعقلي والروحي والأخلاقي و الاجتماعي دون أن تؤثر على دراستهم أو راحتهم أو متعتهم، إذ لا يوجد ما يمنع من عمل الأطفال في هذا الظرف وهذه التعريفات تدور حول محور رئيسي هو استغلال الطفل وهذا الاستغلال ناتج عن قصوره العقلي وضعفه الجسدي".

[1]- تمت الإشارة إلى هذه الإحصائيات في معرض الحديث عن الحق في التعليم .

[2]- الهيئة العامة للاستعلامات، مصر: تاريخ الدخول: 05/03/2024.

http://new.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=3935

فعمل الأطفال وفق شروط وظروف وعمر معين يعتبر مقبولا من الناحية القانونية و الأخلاقية إذا كان يصب في مصلحته.

و نقول أن المقصود بعمالة الطفل هي تشغيلهم تحت السن القانوني شغلا لا يتناسب مع سنهم أو في ظروف و شروط مخالفة لتلك التي نصت عليها المواثيق الدولية أو القوانين الخاصة في كل إقليم أو دولة.

إن الوضع الاقتصادي السيئ للغاية تسبب كما ذكرنا في السابق- في أزمات متعددة يعيشها سكان القطاع، من نقص حاد في المواد الغذائية، والبطالة التي وصلت نسبها إلى حدود جد مرتفعة، وفقر مدقع يعيشه أكثر من نصف سكان القطاع.

هذه الظروف الصعبة، انعكست سلبا على الطفل الفلسطيني فوجد نفسه رهينة لها، ومن هذه الظروف[1] :

- انفصال الأب عن الأم أو وفاة أحد الوالدين أو كلاهما.
- وانحراف الأب.
- والعنف الأسري.
- والتمييز بين الأبناء.
- والتسرب من المدارس؛ بالإضافة إلى السبب الرئيس والمتمثل في الظروف الاقتصادية الصعبة التي سببها الحصار"الإسرائيلي".

وفي دراسة نشرتها اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، كشفت نتائج مسح القوى العاملة في المحافظات الفلسطينية للعام 2009 أن نسبة الأطفال العاملين بأجر أو بدون أجر بلغت نحو 3.7 % من إجمالي عدد الأطفال العاملين[2].

[1]- قناة القدس، الموقع الرسمي: ، تاريخ الدخول 11/04/2024.
www.alquds.com/node/156361

[2]- اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار الموقع الرسمي : تاريخ الدخول: 17/04/2024.
www.freegaza.ps،
تاريخ الدخول: 17/04/2024.

كما أوضح التقرير السنوي الـ 13 لمركز الإحصاء الفلسطيني بعنوان "أطفال فلسطين قضايا وإحصاءات أن نحو ثلثي الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية (67.3%) يعملون لدى أسرهم بدون أجر، كما بلغت نسبة المستخدمين بأجر لدى الغير 27.6% ،كما يعمل 5.1% لحسابهم أو أصحاب عمل خلال عام 2009[1].

وحول القطاع الذي يشغل الطفل، فقد أظهرت بيانات التقرير السابق أن 47.3% من الأطفال العاملين في الأرض الفلسطينية يعملون في قطاع الزراعة بواقع50.4% في الضفة الغربية و 15.8 في قطاع غزة.

إن الحصار الاقتصادي المضروب على قطاع غزة أدى إلى تراكم في المشاكل بكل أنواعها وعلى رأسها الفقر والبطالة، مما أدى بالطفل الفلسطيني والغزاوي خاصة إلى الالتحاق بميدان العمالة سعيا منه للمحافظة على حياته ضمن ظروف جد صعبة، يخالف صراحة اتفاقيات حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989.

وهو ما ويذكر أن الحرب الأخيرة على غزة قد خلقت 1411 شهيدا منهم 355 طفلا[2] و وهو رقم جد مرتفع إذ يمثل هذا الرقم ربع الشهداء الأمر الذي يؤكد بجلاء مدى معاناة الطفل في غزة من قساوة "الاحتلال الإسرائيلي" وحصاره.

ونخلص مما تم إبراده في الفصل الثالث من هذا البحث أن حقوق الإنسان في قطاع غزة قد استبيحت بصفة شاملة، سواء ما تعلق منها بالفرد أو بالجماعات ، وهو ما يرقى بحسب القانون الدولي الإنساني إلى جرائم حرب تستوجب المسؤولية الجنائية للعدو "الإسرائيلي" بصفة خاصة وكل من له علاقة بالحصار بصفة عامة، وهذا ما جاء في الموجز التنفيذي في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غـزة المعروف بتقرير "غولد" ستون[3] حيث

[1]– اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، نفس الموقع والتاريخ

[2]– مركز الميزان لحقوق الإنسان الموقع الرسمي: تاريخ الدخول: 24/04/2024.

www.mezan.org/ar ،

[3]– في 3 أفريل 2009، أنشأ رئيس مجلس حقوق الإنسان بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق بشأن النزاع في غزة مستندا إليها ولاية قوامها "التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي تكون قد ارتكبت في أي

تم التطرق للحصار في الفصل الخامس/ج تحت رقم 28 بما يلي: "ركزت البعثة على عملية العزل الاقتصادي والسياسي الذي تفرضه "إسرائيل" على قطاع غزة، والمشار إليه بصفة عامة باسم الحصار"، تم الحديث عن معنى الحصار ويشمل الحصار تدابير مثل فرض قيود على السلع التي يمكن استيرادها إلى غزة وقفل المعابر الحدودية أمام الأشخاص والسلع والخدمات، وهو ما يستمر أحيانا لأيام بما في ذلك إجراء تخفيضات في الإمداد بالوقود والكهرباء".

ثم تحت رقم 28 أورد التقرير رأي البعثة في الالتزامات "الإسرائيلية" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بقوله: ومن رأي البعثة أن إسرائيل مازالت ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وإلى أقصى حد تسمح به الوسائل المتاحة لها بضمان توريد المواد الغذائية واللوازم الطبية ولوازم المستشفيات والسلع الأخرى بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان قطاع غزة دون قيد من القيود".

وبسبب التعنت "الإسرائيلي" بعدم سماحها بفتح تحقيقات جنائية تمتثل للمعايير الدولية، فقد ارتأت البعثة تدعيم الولاية العالمية للتحقيق وجاء ذلك تحت رقم 128 [1] : "في سياق القدر المتزايد في عدم استعداد "إسرائيل" لفتح تحقيقات جنائية تمتثل للمعايير الدولية، فإن البعثة تدعم الاعتماد على الولاية العالمية كسبيل متاح أمام الدول للتحقيق في انتهاكات أحكام اتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلقة بارتكاب خروق خطيرة، ولمنع الإفلات من العقاب، وللنهوض بالمسؤولية الدولية".

وفي الفصل الثلاثين وفي حديثه عند الاستنتاجات والتوصيات تحدث التقرير عن المسؤولية والمحاسبة عن الانتهاكات الخطيرة، وقد ورد في الفصل 30/رقم 130ما يلي: "ثم

وقت في سباق العمليات التي جرى القيام بما في غزة في أثناء الفترة من 27 ديسمبر 2008 إلى 18 جانفي 2009، سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها وقد قام رئيس المجلس بتعيين القاضي ريتشارد جولدستون برئاسة هذه البعثة والوثيقة المنشأة لهذه البعثة تحمل رقم: (A/HR/12/48/ADVANce1) الموقع الرسمي للأمم المتحدة: www.un.org

[1]– الموجز التنفيذي لتقرير فولد ستون، الوثيقة تحت رقم (AdVANCE) A/HRC/12/48، ص 27

تقدم البعثة توصيات إلى عدد من هيئات الأمم المتحدة و"إسرائيل" والسلطات الفلسطينية المسؤولة والمجتمع الدولي بشأن ما يلي:

(أ) المحاسبة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

(ب) التعويضات.

(ج) الانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان.

(د) الحصار التعمير ...".

وخلاصة القول مما سبق، أن "الكيان الإسرائيلي" قد انتهك كل القوانين والأعراف الدولية السائدة في مجال حقوق الإنسان في قطاع غزة و هو ما أقرت به الأمم المتحدة في التقرير المشار إليه آنفا، الأمر الذي يلقي بالمسؤولية الكاملة على عاتق دولة الإحتلال "إسرائيل" ومن يساندها عن هذه الانتهاكات مما يستوجب مساءلتها جنائيا من قبل المجتمع الدولي و كل من يحق له ذلك.

خاتمة

أن الوضع إنساني جد متدهور في قطاع غزة من جهة، و من جهة أخرى الإجرام "الإسرائيلي" والصمت الدولي والإقليمي، ثنائية من شأنها أن تفتح المجال أمام اختبار فعالية القانون الدولي الإنساني في تعامله مع نموذج للحصار جد متفرد. هذا الوضع دفع بالرأي العام العالمي بالدعوة إلى إعادة النظر بجدية في الآليات القانونية التي ينتهجها المجتمع الدولي في معالجة قضاياه المصيرية.

وفيما يلي أهم النتائج التي خلص البحث إليها:

1- يعتبر الحصار بمفهومه الوارد في الدراسة عملا منافيا لكل القوانين الوضعية و الشريعة الإسلامية وكذا الأعراف الدولية وفي مقدمة هذه القوانين الوضعية القانون الدولي الإنساني.

2- إن الآثار الناتجة عن الحصار تعتبر في مجملها منافية للإعلانات والعهود الدولية لحقوق الإنسان.

3- السكوت الدولي والإقليمي على الوضع المأساوي لحقوق الإنسان في القطاع والذي طال أمده يعتبر تصرفا منافيا للقانون.

4- تعتبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان وعلى رأسها الأمم المتحدة جد مقصرة، الأمر الذي يهدد حقوق الإنسان على المستوى العالمي، هذا التهديد بدوره يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين اللذان يعتبران أهم المبادئ للأمم المتحدة.

5- للمحافظة على الاستقرار العالمي يجب البحث عن آليات وسبل جديدة لعدم الإفلات من العقاب، لأن الإفلات من العقاب سيفتح الباب على مصراعيه لإرهاب الدول وهو ما سينعكس بصورة جد خطيرة ليس فقط على حقوق الإنسان بل ربما على وجوده.

6- طبيعة السياسات المنتهجة من طرف المنظمات الدولية في تعاملها مع الحصار على قطاع غزة، تخفي بشكل واضح غياب الجدية و الحسم في التعامل مع السياسات و المواقف "الإسرائيلية".

7- التأخر وعدم التعجيل بمعالجة تفاقم الوضع الأزموي بقطاع غزة من طرف المنظمات الدولية و حتى الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي هو نتاج تحايل الطرف "الإسرائيلي" في

تكييف الوضع القانوني الدولي للحصار على القطاع (عمل مشروع) وغظ الطرف من قبل القوى الفاعلة دوليا و إقليميا.

8- إن العطل الذي أصاب الآليات القانونية الدولية في معالجة الملف على مستوى المنابر الدولية، لم يؤخر فقط التعجيل بمعاقبة الطرف "الإسرائيلي" بل أيضا صعب من مهمة الإغاثة الإنسانية و عطل ميكانيزمات المساعدة الدولية.

9- أصبحت شرعية مهمات التدخل الإنساني في القطاع مرهونة بانتهاء المؤسسات الدولية من اتخاذ الإجراءات العقابية تجاه إسرائيل.

-10 إن الطرف "الإسرائيلي" فرض منطقه في إثبات عدم شرعية مهمات المساعدات الإنسانية، أي أن هذه الشرعية مرهونة بإثبات جرم الطرف "الإسرائيلي" في القطاع من طرف المؤسسات الدولية. و هذا جزء من الإستراتيجية "الإسرائيلية" في إبطاء عمليات الإغاثة و المساعدة الدولية.

فالمواقف و الإجراءات و التي تعتبر خرقا صارخا لقواعد القانون الدولي الإنساني تبررها "إسرائيل" من منظورها الأمني، أي أن هذه المساعدات يمكن أن تكون حسبها موضوع خرق وتهديد أمني، حيث تسمى "إسرائيل" إلى إثبات للعالم أن المساعدات هي إنسانية في شكلها، لكن هي في جوهرها موضوع تهديد لكيانها، مبررة بذلك توظيف كل الوسائل مهما كانت طبيعتها لتجفيف منابع و مصادر التهديد و هذه حجة غير مؤسس لها، لتبرير استمرارية الحصار من منظور القانون الدولي الإنساني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. فتحي الدريني: الحق ومدي سلطان الدولة في تقييده، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1977، ص 56.

2. ابن منظور محمد بن مكرم الأفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت (د.ت.ط)، ج 04

3. أحمد الحيلة ومن معه، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ،لبنان ،ط1، 2008، 1429هـ

4. إسحق إبراهيم منصور : نظرينا القانون والحق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 1990م

5. الأصفهاني الراغب : معجم مفردات ألفاظ القرآن، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 1418 هـ – 1997

6. الإمام أحمد بن محمد بن حنبل : مسند ا الإمام أحمد، دار صادر، بيروت. (د.ت.ط) ، ج 4 /241

7. البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت. ط)، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، حديث رقم 4156

8. حسن البخيص ومن معه، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2008

9. سميع دخيم : موسوعة مصطلحات فخر الدين الرازي، مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت، لبنان، ط1، 2001

10. الشيرازي أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة حق.

11. الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر: تفسير القرآن العظيم دار المعرفة، بيروت، 1402 هـ 1982-

12. الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر: تفسير الطبري، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1412 هـ 1992م

13. عبد المنعم فرج الصدة: أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، (د، ت، ط) ص 312.

14. عصام عبد الفتاح مطر : القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط 2008

15. عمر سعد الله : القانون الدولي لحل النزاعات دار ،هومة، الجزائر ، 2008

16. عمر سعد الله : حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 46 ، 2007

17. عمر سعد الله : معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005

18. الفيومي احمد بن محمد بن علي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (دت، ط)،

19. كمال سعدي مصطفى: الملكية الفكرية، ط1، 2004

20. محسن محمد صالح: الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1،2010

21. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال "الإسرائيلي"، ط1، 2008

22. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني سنة 2008، الطبعة الأولى (2009م، 1430هـ

23. وائل أحمد سعد الحصار، مراجعة وتحرير محسن محمد صالح مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات بيروت (ط1) نوفمبر 2006، شوال 1427

الأطروحات

1.عبد السلام عبد القادر: الحماية الدولية للأمن الجماعي، مجلة الإحياء، العدد السادس، 1423/2002

2.نظم اللجنة الرباعية كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا ومهمتها إدارة مشكلة الصراع العربي (الفلسطيني) الإسرائيلي وقد أنشئت بالعاصمة الإسبانية مدريد سنة 2002.

التقرير

تقرير معلومات معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2008م،1421هـ

تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية عشر في البند السابع من جدول الأعمال بتاريخ 24/09/2009 تحت رقم: advance2) A/HRC/12/48)

تقرير معلومات: معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي

الكتاب موقع

www.edu.hux.com/dkamal-files/AlmulkyaAlfkrya.doc

[1]- قناة الجزيرة موقع تاريخ الدخول: 2024/03/30

www.aljazeera.net/NR.،

www.almanar.com.

التقرير أوردته قناة الجزيرة على موقعها:

www.aljazeera.net/NR/exeres/A402D026-4E54-4CE1-ADSB-2702B3DC1E82.htm?wbc_purpose=Basic_C

تاريخ الدخول: 24/04/2010.

تقرير للجنة الشعبية لمواجهة الحصار نشر على موقع جريدة الأيام الفلسطينية: تاريخ الدخول : 2024/04/24

www.alayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=137366&date=4/5/2010

تقرير أعده الطبيب المذكور حول الآثار الناجمة عن الحصار على المرافق الحياتية المختلفة في قطاع غزة بعنوان "إحصائية حصار غزة بالأرقام الفعلية وقد نشرته جريدة النهار اللبنانية بتاريخ: 2024/02/21

[1]- اللجنة الشعبية المقاومة الحصار موقع تاريخ الدخول: 2024/045/09 .

www.preegaza.ps ،

المواقع الالكترونية

البخاري: الصحيح، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى "وجوه يومئذ ناظرة حديث رقم 6888 مصدر الكتاب موقع:

www.hadith-al-islam.com

[1]- البخاري: الصحيح، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم 3335 مصدر الكتاب موقع

www.hadith-al-islam.com

[1]- البخاري الصحيح، كتاب الوكالة، باب الوكالة في قضاء الديون، حديث رقم 2141 مصدر الكتاب موقع:

www.hadith-al-islam.com

[1]- منشور على شبكة الانترنت :موقع:

www.alminbar.net/malafilmy/7kookensan/1.htm

تاريخ الدخول: 25/ 04/ 2024

البخاري الصحيح، كتاب الجزية، باب إثم من عاهد ثم غدر حديث رقم 2945 مصدر الكتاب موقع

www.hadith-al-islam.com

[1]– مسلم الصحيح، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حديث رقم 225 مصدر الكتاب موقع:

www.hadith-al-islam.com

مسلم : الصحيح، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله (ص) حديث رقم 232 مصدر الكتاب موقع:

www.hadith-al-islam.com

منظمة العفو الدولية، الموقع الرسمي:

www.ammesty.org.

[1]– اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1985)، القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، جنيف، سويسرا موقع: www.iere.org/web/ara/sitearal.nsf/html/626F7Y، تاريخ الدخول: 12/04/2024

إسلام أون لاين 12 مارس 2024، أنظر:

www.islamonline.net/Arabic/nwes/21/04/2024-article05a.shtml

، تاريخ الدخول: 22 مارس 2024 www.arab48.comموقع عرب :48

وكالة الأنباء الفلسطينية: www.wafa.ps.

تقرير معلومات (1)، تمت الإشارة إليه سابقا، ص 20.

[1] –www.aljazeera.net/news/archive/archive? ArchiveId=1081795

تاريخ الدخول : 26/03/2024.

المفوضة السامية لحقوق الإنسان، مسألة الفلسطينيات الحوامل اللاتي يلدن على نقاط التفتيش "الإسرائيلية"، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة،A/HRC/57/4، بتاريخ 2007/02/23

- **قناة الجزيرة:**

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول: 16/04/2024

[1]- قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive? ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول : 16/04/ 2024

[1]- موقع شبكة فلسطين للحوار (بتصرف):

=340037www.paldf.net/forum/showthread.php?t

تاريخ الدخول: 12/02/ 2024

[1]- قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول 06/04/ 2024

[1]- قناة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive? ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول : 06/04/ 2024

[1]- قناة الجزيرة: نفس الرابط والتاريخ.

[1]- **قناة الجزيرة (بتصرف) :**

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1165805

تاريخ الدخول: 16/04/ 2024.

[1]= الأونوروا تاريخ الدخول: 23/02/ 2024:

90 http://www.unrwa.org/atemplate.php?id-

[1]- قناة الجزيرة: 1165805

=www.aljazeera.net/news/archive/archive? ArchiveId

تاريخ الدخول 10/04/2024

[1]– شبكة الإسراء والمعراج (بتصرف) ، موقع www.israj.net/vb/t3386 ، تاريخ الدخول: 30/03/ 2024.

قناة الجزيرة: المتضامنين الأجانب والصحافيين وكان ذلك بتاريخ 20/04/2024، http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1164452

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 12/03/2024، موقع www.pchrgaza.org/files/clouse/arabic/repot407.htm

مجلة الكترونية شهرية فلسطينية تصدر عن مركز العمل التنموي معاء الموقع الرسمي: www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue1/main_topic2/topic2.htm

[1]– الجزيرة موقع : تاريخ الدخول: 31/03/2010 www.aljazeera.net/News/archive/archive? ArchiveId=1164143

[1]– الجزيرة موقع : تاريخ الدخول: 31/03/ 2024 www.aljazeera.net/News/archive/archive? ArchiveId=1164143

مركز الميزان لحقوق الإنسان: تقرير حول الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بسكان قطاع غزة جراء الاعتداءات المتكررة "للإسرائيليين" بتاريخ 31/03/2024 موقع: www.mezan.org تاريخ الدخول: 11/02/2010

[1]– الرصاص المصبوب هو الاسم الذي أطلقه الاحتلال الإسرائيلي" على علوانه الأخير على قطاع غزة في الفترة الممتدة من 27/03/2024 الى 18/03/2024.

http://www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjVnyyumluljfxPKNuunzXk RpKQNzIwQ3 TTGG

تاريخ الدخول: 09/02/2024.

اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار:

www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjVnyyumluljfxPKNuunzXkRpKQ

NzIQTTTGG، تاريخ الدخول: 12/02/2024.

[1]– قناة فرانس 24 الموقع الرسمي: www. France 24.com/arabic ، تاريخ الدخول 26/03/2024.

[1]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الموقع الرسمي: تاريخ الدخول 2024/03/03
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=134&a=110346

قناة القدس، الموقع الرسمي: www.alquds.com/node/156361 ، تاريخ الدخول 11/04/2024.

[1]– اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار الموقع الرسمي : www.freegaza.ps ، تاريخ الدخول: 17/04/ 2024.

[1]– مركز الميزان لحقوق الإنسان الموقع الرسمي: تاريخ الدخول: 24/04/2024.
www.mezan.org/ar،

تمت الإشارة إلى هذه الإحصائيات في معرض الحديث عن الحق في التعليم .

[1]– الهيئة العامة للاستعلامات، مصر:
=3935http://new.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid

تاريخ الدخول: 05/03/2024.

مركز الميزان لحقوق الإنسان، التقرير الموقع الرسمي للأونروا : www.unrwa.org.

[1]– الأونروا الموقع الرسمي: www.unrwa.org ، بتاريخ : ماسر 2024

[1]– قناة المنار بتاريخ 21/04/2024، الموقع الرسمي للقناة:
.lb/newssite/NewsDetails.aspx?id=134341&language=a

الفهرس

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة.....01

الفصل الأول :الإطار النظري و لمفاهيم أساسية للدراسة.....09

المبحث الأول: ماهية الحصار على غزة.....10

المطلب الأول: مفهوم الحصار وأنواعه.....10

المطلب الثاني: التعريف قطاع غزة.....16

المبحث الثاني: حقوق الإنسان (المفاهيم).....35

المطلب الأول: مفهوم الحقوق في اللغة والنصوص الشرعية.....35

المطلب الثاني: مفهوم الحقوق في الاصطلاح.....40

الفصل الثاني : آثار الحصار على حقوق الإنسان الأساسية في قطاع غزة. 51

المبحث الأول : آثار الحصار على الحقوق المدنية والسياسية.....51

المطلب الأول: آثار الحصار على الحق في حرية التعبير والانتماء السياسي. 51

المطلب الثاني: آثار الحصار على الحق في تقرير المصير.....62

المبحث الثاني: آثار الحصار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....72

المطلب الأول : آثار الحصار على الحق في التعليم.....72

المطلب الثاني: آثار الحصار على الحق في العمل والعيش في بيئة نظيفة. 76

خاتمة.....92

قائمة المراجع.....95

مـلخص مذكرة الماستر

يعكس المشهد الإنساني المزري في قطاع غزة، حقيقة الوضع المأساوي لحقوق الإنسان و الجدل القانوني لتكييف الحصار و الذي يتحكم الطرف "الإسرائيلي" في إدارة أهم معالمه. من خلال السعي كل مرة إلى توريط قوى فاعلة في النظام الدولي بحثا عن سند قانوني لشرعنة أفعاله و تجنبه المسؤولية القانونية.

و لعل هذا ما يوضح الإصرار "الإسرائيلي" في اللجوء كل مرة إلى التكييف الأمني لموضوع الحصار لكن الفعل العدائي "الإسرائيلي" في تعامله مع ردود الفعل الإنسانية خلق له ضغطا دوليا، مورطا إياه في دوّامة البحث عن تكييف قانوني يبرر به أعماله العدوانية و يجنبه ضغط المؤسسات القانونية الدولية و الرأي العام العالمي.

قطاع غزة .. وضع إنساني متدهور، وطرف "إسرائيلي" متهور، ثنائية من شأنها أن تضاعف من حدّة المسؤولية الدولية، لكن مسؤولية مكبلة وعاجزة عن التعاطي مع الملف بحسم و جدّية، ليسجل بذلك تراجع دور المؤسسات الدولية أمام تعاظم المبادرات الإنسانية غير الرسمية مما قد يزيد من حدة تفاقم الوضع في هذه المعادلة الصعبة التي موضوعها؛ سعي "إسرائيلي" لتغليط الرأي العام الدولي، من خلال البحث عن تبرير شرعية الحصار وتفادي تجريم "إسرائيل"، في منظور قانون دولي إنساني

الكلمات المفتاحية :

1/ حصار غزة 2 / آثار الحصار 3/ حقوق الإنسان 4/ القانون الدولي

Abstract of The master thesis

The miserable humanitarian scene in the Gaza Strip reflects the reality of the tragic human rights situation and the legal debate to adapt the blockade, the most important features of which are controlled by the “Israeli” party. By seeking every time to implicate active forces in the international system in search of a legal basis to legitimize its actions and avoid legal responsibility.

Perhaps this is what explains the “Israeli” insistence on resorting every time to security adaptation to the issue of the siege, but the “Israeli” hostile action in dealing with the humanitarian reactions created international pressure for it, throwing it into a spiral of searching for a legal adaptation to justify its aggressive actions and avoid pressure. International legal institutions and global public opinion.

The Gaza Strip...a deteriorating humanitarian situation, and a reckless "Israeli" party, a duality that would double the intensity of international responsibility, but a responsibility that is shackled and unable to deal with the issue decisively and seriously, thus recording a decline in the role of international institutions in the face of the growth of unofficial humanitarian initiatives, which may It further exacerbates the situation in this difficult equation whose subject is; An “Israeli” effort to confuse international public opinion, by seeking to justify the legitimacy of the blockade and avoiding criminalizing “Israel”, within the perspective of international humanitarian law.

key words:

/1The siege of Gaza 2/ The effects of the siege 3/ Human rights 4/ International law

مـلخص مذكرة الماستر

يعكس المشهد الإنساني المزر ي في قطاع غزة، حقيقة الوضع المأساو ي لحقو ق الإنسان و الجدل القانوني لتكييف الحصار و الذي يتحكم الطرف "الإس ارئيلي" في إدارة أهم معالمه. من خلال السعي كل مرة إلى توريط قو ى فاعلة في النظام الدولي بحثا عن سند قانوني لشرعنة أفعاله و تجنبه المسؤولية القانونية.

و لعل هذا ما يوضح الإص ارر "الإس ارئيلي" في اللجوء كل م رة إلى التكييف الأمني لموضوع الحصار لكن الفعل العدائي "الإس ارئيلي" في تعامله مع ردود الفعل الإنسانية خلق له ضغطا دوليا، مورطا إياه في دوّامة البحث عن تكييف قانوني يبرر به أعماله العدوانية و يجنبه ضغط المؤسسات القانونية الدولية و ال أري العام العالمي.

قطاع غزة .. وضع إنساني متدهور، وطرف "إس ارئيلي" متهور، ثنائية من شأنها أن تضاعف من حدّة المسؤولية الدولية، لكن مسؤولية مكبلة وعاجزة عن التعاطي مع الملف بحسم و جدّية، ليسجل بذلك ت ارجع دور المؤسسات الدولية أمام تعاظم المباد ارت الإنسانية غير الرسمية مما قد يزيد من حدة تفاقم الوضع في هذه المعادلة الصعبة التي موضوعها؛ سعي "إس ارئيلي" لتغليط ال أري العام الدولي، من خلال البحث عن تبرير

شرعية الحصار وتفادي تجريم "إس ارئيل"، في منظور قانو ن دولي إنساني الكلمات المفتاحية : 6/ حصار غزة 4 / آثار الحصار 3/ حقوق الإنسان 4/ القانون الدولي

Abstract of The master thesis

The miserable humanitarian scene in the Gaza Strip reflects the reality of the tragic human rights situation and the legal debate to adapt the blockade, the most important features of which are controlled by the “Israeli” party. By seeking every time to implicate active forces in the international system in search of a legal basis to legitimize its actions and avoid legal responsibility.

Perhaps this is what explains the “Israeli” insistence on resorting every time to security adaptation to the issue of the siege, but the “Israeli” hostile action in dealing with the humanitarian reactions created international pressure for it, throwing it into a spiral of searching for a legal adaptation to justify its aggressive actions and avoid pressure. International legal institutions and global public opinion.

The Gaza Strip...a deteriorating humanitarian situation, and a reckless "Israeli" party, a duality that would double the intensity of international responsibility, but a responsibility that is shackled and unable to deal with the issue decisively and seriously, thus recording a decline in the role of international institutions in the face of the growth of unofficial humanitarian initiatives, which may It further exacerbates the situation in this difficult equation whose subject is; An “Israeli” effort to confuse international public opinion, by seeking to justify the legitimacy of the blockade and avoiding criminalizing “Israel”, within the perspective of international humanitarian law.

key words:

/0The siege of Gaza 2/ The effects of the siege 3/ Human rights 4/ International law